







# الترحيب بنقد التائب

ب.ع.م.

مختار الزكي

وكيل المشقة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

على عهده

الناشر محمد النجدي



# الترحيب بنقد التائب

بقلم

محمد زكي الزكي مؤيد

مدير إدارة الإعلام والاتصال

بـ

الناشر: مؤسسة النخبة



## بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المبدىء المعيد ، الفعال لما يريد ، المحازى للعبيد ، بما هم أهل له من  
نعيم مقيم أو عذاب شديد ، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخريين . وآله  
وصحبه المهادين المهديين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، وسائر أئمة الهدى  
المتبوعين ، رضى الله عنهم أجمعين .

أما بعد فهذه رسالة كتبتها في هذه المرة ، وسميتها ( الترحيب بنقد التأيب )  
للتحدث عن كتاب صدر في هذه الآونة بعنوان : طليعة التشكيل بما في تأيب  
الكوثرى من الأباطيل . تأليف العلامة المفصل المحقق عبد الرحمن<sup>(١)</sup> بن يحيى  
المعلمي البماني حفظه الله ورعاه . تعليق الأستاذ الفاضل الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة<sup>(٢)</sup>  
المعروف في البيئات الحجازية والمصرية المعلق على مجموعة حوت رسالة رأس الحسين  
رضي الله عنه لأن تيمية وغيرها من الرسائل ونشرت في هذه الأيام أيضاً على نفقة  
أوجيه النرى محمد بصيف<sup>(٣)</sup> عين أعيان جدة ، الساعى في شر ترجمة آلى حنيفة

---

(١) وهو من أفاضل المصنفين في دائرة المعارف العمومية مبدواً ما دانه كي ما نهى (ر) .

(٢) من أعران ناسر نقص الدارى المطبوع قبل صيت المحتوى على تحوير  
استقرار الله حل شأنه على ظاهر موصلة صلا عن العرش العظيم وإسات الحـ والممكن  
والخلوس والحركة والصوت ونحوها من رارم الحسمية لله حل شأنه ما يبره أهل الباقى  
حالى اخلق منه (د) .

(٣) وهو وى سر كتاب السمة المنسوب للإمام - - - - - استوى عن  
يته داته حل شأنه رسول الله على العرش مه ، وصواف الله حل شأنه فى الأرضية تقدم  
المساكين . ومروراحتى على تلى مطاره لوانة التى هو هرا من التاثر المـ - - -



من تاريخ الخطيب في الهند قبل طبع هذا التاريخ بمصر بسنين مع ترجمتها الهندية  
تيسيراً لانفضاض أهل الهند من مذهبه السائد بين ثمانين مليوناً من مسلمي تلك  
لديار ، ومثل هذا الثرى المنفق بسخاء فيما هو في سبيله لا يتصور أن يتقاعس عن  
الإتياف في طبع كتب الرد على ( تأنيب الخطيب ) تلافياً للخطر الداهم من هذا  
الكتاب الذي كان وقف دون ذلك الأمل في كل مكان ، فيعلم بذلك بادي  
ذي بدء في أي فلك تدور هذه الطليعة الطالعة ، خاضعة خائفة فمرت بها فعملت  
أن لمؤلفها الفاضل اشتغلاً بتأليف كتاب سماه ( النقد البري لتأنيب الكوثرى )  
وقد رتبته على أربعة أبواب وخاتمة ، فبالنظر إلى مقدمة المؤلف يعلم أن هذا  
الكتاب قد كملت الأبواب الثلاثة الأول منه وأكثر الرابع ويرجو أن يتم الباقي  
قريباً بإذن الله تعالى ويظهر من الطليعة أيضاً أن تأليفه التنكيل بما في تأنيب  
الكوثرى من الأباطيل على وشك التمام ، وأنه مرتب على أربعة أقسام . وعلى  
كل حال أشكر الأستاذ الناقد على اهتمامه بنقد التأنيب ، وإن تأخر زمن النقد  
عن زمن نشر الكتاب بثمان سنين ، مع أن دائرة المعارف العثمانية التي يشتمل  
الأستاذ الناقد مصححاً لاكتب فيها من أوائل الجهات التي كان التأنيب وصل  
إليها ، بيد نشره سنة ١٣٦١ هـ مباشرة ، وكان عنده متسع كبير لنسف ما كتبه  
سنا العاجز سفا ، لكن أخره إلى اليوم تكرراً وعظماً ، هذا من جهة ، ومن  
جهة أخرى أرى على ( طليعة ) المصدرة في هذه الأيام طابع الاستعجال ، لتحديث

— إلى جهنم إلى عبر ذلك ... مقتنيات سلمية ... رده إلى أبيه انفق أيضا على طبع  
 آية إلى القنادي ... والي النبي صلى الله عليه وسلم ... أن فبر ما الطوت عليه من  
 البرشي ... في ... (داني الحسب) ... ما بحسن الاطلاع عليه ... معرف  
 ...

عن تأليف وتأليف متشابهين لم يتم تأليفهما بعد ، ولإعلانها عما لم يتم إلى الآن تأليفه ، ونحن في انتظار صدورهما لننتفع بفوائدهما وبالتحقيقات التي أودعها فيهما ذلك الأستاذ المحقق ليصل إلى غايته التي ينشدها فيما هو بسبيله ، ومع ذلك لست أدري سر هذا التعجل ، بعد ذلك التمهّل بشطر الكتاب شطرين متشاكليين وإطلاع الطليعة قبل إعداد العدة التي تستند المقدمة إليها ، وعلم ذلك عند علام الغيوب ، المطلع على كوامن القلوب ، ويرى بعضهم أن السر في ذلك أن الأسناد اليماني ترقق به بعض من علم تكدر ندير ارتفاعه هناك فدلّه على معين لا ينضب ، وأرشده إلى جدى ترى ينفق بسخاء في هذا السبيل منذ قديم فأوى إلى هذا الركن الوثيق ، وسلك هذا الطريق ، فوضع نماذج من عمله تحت تصرف هذا السرى المبين ، والسيد الأصيل ، وللإسنان الخيرة فيما يختاره لنفسه ، الحمد قبل أن يغيب في رسمه ، ويحاسب على ما اقترفه في أمسه . فدخلت النماذج تحت تصرف الناشر ، مننته عن أخواتها التي بقيت وراء الطليعة في المؤخرة ، وهذا هو سر هذا التعجل . بعد ذلك التمهّل على رأى ذلك المفكر ، وأما عندي فرأى يكون هذا الناقد من اللا مذهبية الحدّثاء ، الذين يضالون أتباع أئمة الهدى التبوعين ، رضى الله عنهم أجمعين ، كما هو منهج الشوكاني في تفسيره ، فيكون عمله هذا مرحلة من مراحل برأحه المرسومة ، وعما قريب يكشف عن اتجاهه الستار بأكثر مما كشف ، فلهذه رأى أن الانتظار ، إلى أن يصفو الجو ، يستنفذ الاصطبار ، تنهّور وغامر واستخفّه الاغترار ، والواقع أنه لا يهمنى لا هذا التعجل ولا ذلك التمهّل ، كانت أسبابهما ودوافعهما ، لأننى أتم حيداً أن لاطل زاهق في كل مكان . ولحق لا يتم نسيباً في كل زمان ، وأن صير الباطل .

وقد وقعت على أشياء كثيرة من إرهابات تلك الطليعة مما زادني تبصراً ،  
وكان المعروف من اليمانيين لين الجانب ، وسمو الخلق ، ورقة الطبع ، واللفظ البالغ  
والابتعاد عن الاقتداء والبهذاء ، ومع ذلك أرى بين ثنايا كلمات هذا المؤلف  
عبارات نائية ، فرأيت تسجيلها هنا باسم الأستاذ الناقد ، لتكون معايير يتعرف بها  
مبلغ أدب هذا الناظر في الجدل العلمي ، إلى أن يتبرأ منها فيثبت أنها من المعلق  
المعروف اللهجة منذ قديم أو من الطابع الجديد ، المنحاز إلى السلفية الحاضرة ،  
والمنضوي تحت رايتهم حديثاً في سبيل الارتفاق ، والناس معادن ، فمن تلك  
الكلمات النائية والشطحات الباردة قوله : لا يضر السحاب نبج الكلاب .

وقوله : ولو أقمتم كل بائع حجراً ... ، وقوله : كاليهود الذين يؤمنون  
بعض الكتاب ويكفرون ببعض بنينا وهوى ، وقوله : فاحتج بالحرف المعلوم تحريفه  
اقتداءً بسلوك اليهود ، وقوله : المثل العامى المصرى ( كلم القحبة تدهيك ، وتجبب اللى فيها  
فيك ) ، وقوله : أسأذنته اليهود ، وقواه : قد نبت عليه أنه يحرف الصحيح متعمداً  
فكيف لا يتعلق بخطأ يوافق هواه ويشقى عيظه من هدم صنمه ، - والصم عند  
هذا الناقد هو الامام الأعظم فقيه الله الأواحد وهادمه فى نظره بدل من البهايتين -  
إلى غير ذلك من كلمات تشفى عن سجايا الناطق بها ، ويجب أن يبا هذا الباهت  
شبهات أن الكثر ترى ليس ممن يجرى على لسانه بيع الكتاب ولا تهافت  
سحاب ، ولا انبر باليهودية فى الخطاب ، الأصـ ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - ر - R



هكذا فوق مستوى البشر من هذه النواحي ليصل بذلك إلى أن الكوثري أقام  
كذابين مقام ثقات في أساسيد المثالب لا واهما من اتفاق الاسم واسم الأب بين  
الفريقين بل قاصداً يعلم أن هذا الشخص المذكور في السند ليس ذلك الكذاب  
ويذكرني بأني ممن برأه الله من أن بهم في شيء ، تأكيذاً للذم بما يشبه المدح ،  
ليضعني موضع الباهت المتقص ، والمحرف المبدل عمداً في نحو عشرة مواضع من  
كتاب التأنيب ، وهذا حكم غيبي يتبرأ منه كل من يخاف الله عز وجل ويراقبه  
في الأقوال والأعمال ، ومن عجيب أمر هذا الأستاذ اليماني محاولته أن يقف مني  
موقف ذلك الألعى الذي يظن بك الظن كأن قدرأى وسمع ، متكهنا في طرق  
مخبي وتنقيي ، وجازما بما يلهمه هواه المحرد رجما بالغيب ، ولو كان عنده بعض  
إنصاف لما كان يحاول أن يتحكم على الغيب بهواه ، بل كان يقول : إن كتاب  
التأنيب في نحو مائتي صفحة كبيرة ، وكل صفحة منها تحتوي على نحو ثلاثين اسماً  
من أسماء الرواة ، وإن الوهم مما لا يخلو منه باحت ، والوهم في نحو عشرة مواضع  
من بين تلك الأسماء الكثيرة شيء لا يذكر في جنب تلك الكثرة ، فأرد عليه  
رد المصيب على الغالط المتوهم ، لا رد المستيقن على الغاش المحر . على عرض أن  
هذا الناقد صادق الحدس في التوهم فضلاً عن أن تسد «واجبه في التأنيب» .  
ولا سيما في مثل متون تلك الأخبار ، لبادي في أول نظرة سفوحها للأخبار  
لمصادمتها الحقائق المستقرة في نفوس المسهين شأن الأئمة فقهاء الأمة ، ولما فيها  
من شواهد تقضي بذلك السقوط قبل البحث في رجال ، لكن الأستاذ اليماني  
الناسي في محترق النحل ، تظاهر بغير حجة حجت تحكم عليه المهرى تأخذ بمروء  
رئيس رواة المثالب في كتاب الخطيب ليقترح ببر صنف المثالب ، الأعلام الأبرار  
من أمثال الأئمة ، غير ملاحظ أن سابق الأئمة ، ورتبته من غير الأئمة ، ورتبته

الذين ائتمنوه في دين الله بمنزلة الحيارى الضلال على توالى القرون كما يريد أن يصورهم كذلك ذلك القلم المفتون ، وزعمه أنه لا يحمل ضغينة ضد فقيه الملة مع تقانيه في تدعيم المثالب الظاهرة السقوط يكون من قبيل التبرى من النتيجة الحتمية بعد الاعتراف بمقدمتي القياس الصحيح المنتج لتلك النتيجة ، وبعد هذا التمهيد أتحدث فيما يعيد الحق إلى نصابه ، ويصفي الجو من عشر عثار ذلك الناقد في كتابه ، بإذن الله عز شأنه ، ولا إله غيره ، في مقدمة وفصلين ومن الله التوفيق .

## المقدمة

في الأحداث التي اكتنفت نشر تاريخ الخطيب في القاهرة . كان كثير من الطوائف في الشرق والغرب يرغبون في نشر هذا التاريخ ، ويبدون مؤازرتهم لمن يقوم بطبعه من كل ناحية على اختلاف أغراضهم فاتفق جماعة على القيام بطبعه ، وأعدوا العدة لذلك ، وبدأوا في العمل ، ولما نجز طبع الكتاب إلى آخر الجزء الثالث عشر ، وعرض للبيع ، رأى الأزهر الشريف أن في ذلك أكبر اهانة للإمام الأعظم لما حواه من أكاذيب ظاهرة ضد فقيه الملة مما يأبى السوق من انطق به في أي شخص فضلا عن مثله مع جلالة قدره عند المسلمين منذ قديم ، واعتراف الجميع بخدمته العظيمة في الدين ، وجريان القضاء الشرعي بين المتقاضين في المحاكم الشرعية على مذهبه في أغلب بلاد المسلمين على تعاقب السنين ، فصدر لأمر من وزارة الداخلية المصرية بمصادرة ، المجلد الثالث عشر الذي فيه تلك الجريمة بشأن الإمام الأعظم ، وفق إشارة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر إذ ذاك ، فنفذ الأمر حتى هزت هذه المصادرة القائمين بطبع هذا الكتاب الضخم هزاً عنيفاً فسعوا بكل ما عندهم من حول وطول في إقناذ الموقف إلى أن التزموا بما ألزموا به من إعادة طبع الجزء المذكور بتعاقب لجنة من علماء الأزهر يرأسهم المفتي الأكبر وموافقة شيخ الجامع الأزهر على التعليقات المروضة عليه ، مع التزام الطابعين طبع رد الملك المعظم عيسى الأيوبي على الخطيب كالحق حسب ما ألزموا أيضاً بذلك ، فقام الطابعون بالتزامهم فخاب أمل الثمانين من المذهبية والمتسلفين ، وهكذا .

أعيد الحق إلى مصابه بعض إعادة ، وكان للأزهر الشريف الحق الصريح في إلزامهم بذلك ؛ لأنه الحارس الشرعي للفقہ الاسلامی منذ قديم ، فقام بواجبه في استكمال الرد على الشاطح الأثيم .

[illegible]

فى مناصب قضائية لم ينالوها لا نحصارها فى أصحابه - رعم رغبته - فى كبير من  
الدول قديما وحديثا ، كما يظهر ذلك عند مداومة أحوال الطاعنين فى الامام الأعظم  
والهمام الاقدم رضى الله عنه ، ولم يدرك هؤلاء المساكين أنه لا حيلة لهم فى حفص  
من رفع الله قدره على عمر الدهور ، حتى يققوا عند حدهم بأنفسهم فلنطمئنهم على  
أن أقلام أصحابه وأتباعه ومقدرى فضله مرهفة فى المشارق والمغرب فى كل زمان  
لوقف المتطاول عند حده فليحرب من تحدته نفسه بالتطاول حظه من ذلك متى  
شاء والله بصير بما يعلمون .



## الفصل الأول

في بيان الباعث لحملات التهجين من النقلة على أبي حنيفة وأصحابه من آراء رسخت في أذهانهم معتقدين أن مخالفتها زيغ وضلال ، وأن أبا حنيفة وأصحابه يخالفونها ، وإيضاح طرق بحثي وتنقيبي عن علل أخبار المثالب الظاهرة السقوط ، مع شرح طريقة الأستاذ الناقد في محاولة تقوية رواية المثالب تركيزاً لها في أكتاف أبي حنيفة ليستقط من مقام القدوة لمعظم الأمة المعترف به بذلك عند أهل العلم منذ قديم ، وعند الإلمام بمباحث هذا الفصل لا تبقى حاجة للقارئ الكريم إلى الوقوف كثيراً عند هجمات الأستاذ اليماني المنقولة في الفصل الثاني . فمن أسباب حملات النقلة قديماً الرأي الذي يعزى إليه أبو حنيفة وأصحابه ، مع أن رأيهم في غير المنصوص مستمد من النصوص برد النظر إلى النظر ، وهو طريقة فقهاء الصحابة والتابعين كما تجد أسانيد ذلك في ( بيان جامع العلم وفضله ) لابن عبد البر وفي ( الفقيه والمتفقه ) للخطيب نفسه ، فضلاً عما أفاض فيه أبو بكر الرازي قبهما في ( الفصول ) والإتقاني في ( الشامل ) بعد هؤلاء ، فمن عد الرأي المستمد من الكتاب والسنة في النوازل زيفاً فقد خائف جمهور فقهاء الصحابة والتابعين وجهل ما علمه الفقهاء ، وأخذ إلى أرض الجود ، ومنها عدم عد أبي حنيفة العمل ركناً أساسياً من الإيمان حذر من كفر الأمة جمعاء بمجرد إخلال بعمل ، وهو أيضاً مقتضى الكتاب والسنة كما تجد وسط ذلك في كتب أهل الشأن وفي التائب نفسه . ذلك إرجاء وزعمنا ظم وعنوان ، فلا مكرز ببذ رواية من لا يقول : ( الإيمان من وعمل يزيد وينقص ) استمدأ غير أساس سليم : وعند من يرى أن العمل من كمال الإيمان لا مكرز في الأمر خلاف يوجب إساعة القول في أصل من الفريقين .

ومن أصر على أن العمل ركن أصلي من الإيمان بحيث إن من أخل بشيء من العمل يكون قد أخل بالإيمان ، فهو في سبيل الانحياز إلى المعتزلة أو الخوارج شاعراً أو غير شاعر ، مع أن الفعالة في الجرح بهذا السبب في غاية الكثرة في كتب الجرح لأناس لا يميزون بين الهدى والضلال في مسائل الخلاف ، فيكون طعنهم على أبي حنيفة وأصحابه برميهم بالإرجاء مما يترد إلى الطاعنين كطعنهم بالرأى ، ومنها الاستثناء في الإيمان . وأغلب النقلة يعدون من لا يستثنى في الإيمان زائعا مع أن أبا حنيفة وأصحابه يرون أن قول المؤمن ( أنا مؤمن إن شاء الله ) لا يصح إلا إذا أراد المآل دون الحال ، لأن العاقبة مجهولة فيصح الاستثناء بهذا الاعتبار ، لكن إذا أراد الحال يكون شاكا غير جازم ، والإيمان غير محتمل للنقيض أصلا بل المتعين هو الجزم والبت ، ومع ظهور هذا يحتد بعض النقلة فيمن لا يستثنى في الإيمان ويقول ( أنا مؤمن حقاً ) فيعده مرجئاً فلا يكون لمثل هذا الطعن قيمة في إسقاط المطعون كما هو ظاهر ، ومنها إكفار من لا يزيد على قوله ( القرآن كلام الله ) وقوفاً عندما وقف الكتاب والسنة وحسماً للنزاع القائم إذ ذاك ، لا شكاً في حدوث ما بأيدينا ولا في قدم علم الله ، ومنها إطلاق القول بإكفار من يقول ( القرآن مخلوق ) من غير استيضاح لمراده من ذلك : هل مراده القرآن في علم الله القائم بالله كما يقول الإمام أحمد ( القرآن من علم الله وعلم الله غير مخلوق ) أم القرآن في السنة التالين ومصاحف الخطاطين وأذهان الحفاظ فالأول غير مخلوق جزماً والثاني مخلوق حتماً عند أهل الحق . فيكون إطلاق القول بإكفار التماثل بخلق القرآن مع كون مراده هو الثاني تهوراً مردوداً ، وإن زلت قدم ابن قدامة صاحب المغنى في ذلك في مناظرة له مع بعض الأشاعرة وادعى قدم انشائي ، ومنها الإكفار أو التبديع بقول القائل ( اتفنى بالقرآن محرق ) بدون الاستكشاف عن مراده . هل أراد

بلفظه لفظه الذى هو فعله أم القرآن فى علم الله المحكى عنه بهذا اللفظ . فالأول حادث من غير شك والثانى قديم بلا ريب كما تجد شرح ذلك فى نكت اللحظ إلى ما فى الاختلاف فى اللفظ لابن قتيبة ، ومع وضوح ذلك ترى حشد أسماء النقلة المكفرين للقائلين باللفظ كفراً ناقلاً من الملة فى شرح السنة لللالسكائى وغيره ولا شك أن هذا تهور قبيح ، ومنها مسائل الصفات التى يروى فيها بين النقلة أخبار بعيدة عن الصحة والثبوت فيأخذون بها حاملين لها على معانٍ تدخل فى تجسيم إله العالمين مما يبرأ منه كل سنى يريد التنزيه ، وهذا من أخطر ما أثار حفيظة كثير من النقلة ضد المنزهين ، وكانت كتبهم مخبأة إلى أن طبع كثير منها تحت ظلال الحرية وأصبح فى متناول يد كل فارىء بعد نسج هالات من التبجيل حول أسماء مؤلفيها ، تمهيداً للإضلال بأفأويلهم المردودة من غير رقيب ولا محجب ، إلى غير ذلك من صنوف الجهل . ولا بدسع المقام لأكثر من هذه الإمامة المشيرة إلى ما وراءها من الجهالات .

ويظهر أن بعض المناخين عن القائلين بالحرف والصوت من الحشوية لا يميزون بين إطلاق وصف الدال على المدلول مجازاً وإطلاقه على الدال نفسه حقيقة ، فيحاولون أن يتصوروا فى قول بعض أئمة السلف : القراءة مخلوقة والمقروء غير مخلوق ، بعض مستند لهم ، فى قدم ما بأيديهم ، مع أن الواقع أن القراءة مثلاً بالمعنى المصدري لما طرفان القارىء والمقروء ، لأنه المعنى النسبى بين هذين الطرفين فالقارىء هو الشخص التالى ، والمقروء هو الصوت المكيف بكيفية خاصة الخارج من القم التام بالهواء المهتز اهتزازاً خاصاً ، وضرع المقروء وحقيقته هو ذلك الصوت فيكرن حاداً مخلوفاً كالقارىء ، وأما استعمال المقروء فيما قام بالله من ألقاظ علمية غيبية ، فإن من طائفة من طائفة ، على المدلول كما بسط ذلك السعد التفهيزانى فى

شرح المقاصد تبيننا لمقاصد القائلين من السلف بأن التلاوة حادثة والمتلو غير مخلوق بأن هذا من وصف المدلول بوصف الدال فافهم ذلك فإنه من مزالق بعض الأفهام .  
وأما طريقتي في البحث عن أسانيد المثالب المخالفة لما تواتر من مناقب الامام الأعظم المرفوع المقام جداً منذ قديم فتستند إلى أمور ، منها أن أخبار الآحاد على فرض ثقة روايتها لا تناهض العقل ولا النقل المستفيض فضلاً عن المتواتر ، وقد ثبتت إمامة أبي حنيفة وأمانته ومناقبه لدى الأمة بالتواتر حتى نال مقاماً لا يسامى على توالى الدهور فخير الآحاد ضد من استقر في نفوس معظم الأمة الاعتراف له بتلك المزايا آيل للسقوط بنفسه فضلاً عن أن تكون في رجال سنده علل ، ومنها أن بين علماء الجرح والتعديل من يسجل أسماء المجهولين في عداد الثقات بمناسبة أنهم ما عرفوا جرحاً فيهم فمثل ذلك المجهول لا يرتفع بهذا التسجيل فوق أن يكون مجهول الصفة ولا سيما في خبر يسقط بأدنى سبب ، ومنها أنه تقرر عند أهل العلم أن فاقد الشيء لا يعطيه ، فيكون توثيق غير الثقة لشخص لا يرفعه إلى مرتبة الثقات ، فأمثال أبي نعيم والبيهقي والخطيب ممن ثبتت شدة تعصبهم الموجبة لرد انبائهم فيما يمس تعصبهم لا يقبل قولهم في توثيق رجال المثالب ، وهم الذين تراهم يحتجون بأخبار فيها كذابون عند أهل النقد مع علمهم بأنهم كذبة كما دللنا على ذلك في مواضع ، ومثل أبي الشيخ صاحب كتاب العظمة الذي يعد بعضهم كتبه من حقول الموضوعات لا يرفع توثيقه الشخص فوق أن يكون غير موثق ، ومرادى من كون الرجل غير موثق كونه غير موثق من أهل الشأن ، وهذا ظاهر ، ولم من راو يوثق ولا يحتج به كما في كلام يعقوب النسوي ، بل كم ممن يوصف بأنه صدوق ر' يعد ثقة كما قال ابن مهدي : أبوخلدة صدوق مأمون ، الثقة سفيان وشعبة اه  
هتري هكذا ثقة لا يجوز به ، وصدوق لا يسه ثقة . ومنها أن خبر الآحاد يكون



مردوداً عند مصادمته لما هو أقوى منه من أخبار الآحاد ، فضلاً عن مصادمته لما تواتر في هذا الموضع لا داعي للبحث عن رجال السند من كل ناحية لكفاية إبداء بعض مآخذ في إسقاط الخبر الآيل بنفسه إلى السقوط فلا ألام في ذلك بعدم استيفاء الكلام ، وكم من رجل انتقى بعض حديثه في الصحيح ومع ذلك لا يصح عد أخباره كلها صحاحاً ، فضلاً عن رجل له جرح ومادح يترجح جرحه في خبره المصادم للمتواتر المستفيض ، وأما مراعاة حرقية الجرح فغير ميسورة كل وقت وكفى الاحتفاظ بجوهر المعنى ، فطريقتي على هذا في البحث عن رجال المثالب النظر أولاً في متن الخبر لأستجلي مبلغ مخالفته للعقل أو النقل بادي ذي بدء ، لأبني على ذلك تعيين مبلغ الاهتمام الواجب في البحث عن إسناد الخبر فإن كان الخبر ظاهر السقوط بمخالفته للعقل أو للنقل فلا أرى داعياً إلى التوسع في إبداء وجوه الخلل في السند بل أكتفي ببعض مآخذ في الرجل مدونة في كتب أهل الشأن ، فأدونها في الكتاب غير مستقص ذكر جميع ما قيل في الرجل الذي أتحدث عنه ، لكفاية ذلك لإسقاط الخبر الآيل بنفسه للسقوط كما سبق ، وعادتي أيضاً في مثل تلك الأخبار تطالب بضعف بين رجال السند بادي ذي بدء ضرورة أن الخبر الذي ينبذه العقل أو النقل لا يقع في رواية امتقات ، ومحرد التوافق في الاسم لا يبرز نسبة الخبر الدائف إلى الثقات لأجل تصحيح الأخبار الكاذبة مثل قول القائل :  
'بو حنيفة ضال مضل وأبو يوسف فاسق من الفساق وأصحاب أبي حنيفة أشبه  
الناس بالنصارى ، رأيت حنيفة استتيب من الكفر مرتين أو استتيب من الزندقة ،  
أو أناد رجل خراساني بمائة ألف مسألة يسأله عنها فقال هاتها إلى آخر تلك  
الأمثلة ، السانحة المذوبة في الكتاب وإنما يكون استيفاء جميع ما قيل في رجل  
سند . . . . . في أخبار آحاد لا تصادم العقل ولا النقل المتواتر أو المستفيض

وأما الخبر المصادم لذلك من بين أخبار الآحاد فيرد حيث لا تمكن مناهضته للعقل والخبر المتواتر على تقدير سلامة رجاله من المآخذ ، فكيف إذا كانت رجاله مجروحين على درجات متخافتة ، معادين له في العقيدة والعمل ، فطريقة نقد أخبار الآحاد غير المصادمة لما هو أقوى منها غير طريقة نقد خبر الآحاد المنابذ للعقل والنقل المتواتر ، فإنه ساقط بنفسه ، فيكون الكلام في رجال سنده وتبيين المآخذ فيهم مجرد إبداء مبلغ سقوط أهل البهت سقوطاً لا هوض لهم بعده ، وإني أرى الأصل في أنباء أبي حنيفة هو الفضل والنبل لكونه عمدة الأمة ، وقدوة الأئمة ، ومقامه المائل أمام كل بصير في كل طبقة مما لا يحوزه إلا الخير النبيل ، بخلاف الأستاذ اليماني فإنه يرى الأصل في أخباره الشر ، فيحاول إثبات كل شر ورد في السنة بعض أهل البهت بشأنه ، والمسيء حقاً إلى نفسه وإلى الأئمة هو الناقد المنتهج منهج تركيز المثالب على اكتاف أبي حنيفة بتصحيح روايات الكلمات النائية على السنة أئمة كبار بمحاولة توثيق رواياتها ، فإن رواية ( ما ولد في الإسلام أشأم منه ) مثلاً تسقط القائل المتهور كائناً من كان ، لأنه لا شؤم في الإسلام ، وعلى فرض وجوده لا يعدو الثلاثة الواردة في الآثار ، وعلى تقدير تجويز وجوده خارج الثلاثة يكون شؤم المشؤمين متنازل الدرجات ، وعلى تقدير أن الإمام الأعظم المشهود له بأعظم الخدمات الإسلام مشؤم فمن أين للقائل المتهور أن يقول إنه أشأم المشؤمين ؟ ومن أين يعرف أنه في أعلى درجات الشؤم بين المشؤمين ؟ فمن يثبت مثل هذا الهراء الساقط بنفسه على لسان إمام من كبار الأئمة يكون هو المسيء إلى نفسه وإلى ذلك الإمام حقاً ، لا المكذب للروايات الختاتمة بقرع الحجة بالحجة ، فليسمح لي الأستاذ الصالح أن أقول له : أفلا نكرن أنت الأحق بذلك مثل السائر الحكيم الذي تجرّبه على لسانك ؟ ثم إن محاولة

الاختفاء وراء الرجال في معامع الجدل ليست من شأن الأبطال ، وقد قال ابن المبارك :  
( دعوا ذكر الرجال عند الحجاج ) لأن الرجال إنما يعرفون بالحق ولا يعرف الحق  
بالرجال ، ثم ان كل واحد من الأمة فيه ما يؤخذ أو يرد ، فحك الحق هو الحجاج  
في كل موقف ، ومنزلة كل عالم إنما تبين بقرع الحجة بالحجة لا بذكر أسماء رجال  
غير معصومين من الزلل ، ولا عصمة لغير الأنبياء عند أهل الحق ، فلا يكون  
التحدث عما يعزى إلى بعض الأئمة من الكلمات الماسة بعرضها لمحك النقد العلمي  
في شيء من الإساءة إليهم بل هذه الطريقة هي الطريقة المتلى في تحقيق مثل هذه  
المطالب عند من برأهم الله تعالى من التعصب الذميم ، والإشارة إلى ما ذكرت  
هنا من طريقي في البحث قلت في مفتتح التأييد : ( فلا يتصور أن يناهض  
ما روى في مثالبه في تاريخ الخطيب ونحوه ما تواتر من مناقبه إلا إذا كان الخبر  
التالف يقاوم الخبر المتواتر ، أو كانت الحواجز والوساوس قاضية على الملموس من  
الحقائق ، وليس الصحيح من خبر الآحاد يعارض المستفيض المشهور فضلا عن  
المتواتر ، وأسأيد مساقوه في مثالبه رضى الله عنه ، فيها من وجوه الاعتلال  
والاختلال ما سنشرحه إن شاء الله تعالى ، وما سردناه في هذا الكتاب من  
الأخذ والرد بدعوى الباحث المتبصر إلى التروى في قبول كل ما يجد في كتب الجرح  
إلى أن يستوتق من ملابسات الجرح وبواعثه ، والله سبحانه هو الهادي ) . وهذا  
البيان الواضح يحتم على الناقد الصالح أن يدرس ملابسات فتنة القول مخلق القرآن  
وما ترتب عليها من التراخي بالبدعة بل بالكفر والزندقة بأتفه الأسباب ، وأحداث  
عهد التزاحم على القضاء والمناصب ، واستفحال شر التعصبات المذهبية الحاملة  
في التمييز تقاير التمييز في الزرائب ، مع مدارسته كتب أيام الفتنة في التاريخ  
وما عرفت ، الجرح ، الذي على توتر الأعصاب ، قبل هدر النفوس ورجوعها

إلى الصواب ، وكذا الكلمات النائية المدونة في الكتب المؤلفة زمن توالى القتن' المثيرة في المعتقد من أمثال استقامة خشيش ، وسنة عبد الله بن أحمد ، ومسائل حرب بن اسماعيل ، وسنة الخلال ، ونقض الدارمي ، وتوحيد ابن خزيمة ، وطبقات ابن أبي يعلى ، وإبانة ابن بطة وغيرها من الكتب المعروفة ليتأكد من مبلغ انطباق ما حوته من الآراء لمعتقد أهل الحق أو مجافاتها له على ما في ردود أهل الشأن عليها وعلى ما في كتب وتعاليق ومقالات لى في الرد على أهل الأهواء ، واللامذهبية الحديثاء ، وأغلبها في متناول أيدي الباحثين وبعد اطلاع الأستاذ اليماني على ذلك كله ، له أن يتخذ لنفسه موقفاً من الكوثرى كما يشاء ، وهذا هو مفتاح المقد في هذا الميدان . وأما الاكتفاء بما ساقته إلى يده مهمة التصحيح المطبوع من الكتب فلا يقدح مما تورط فيه من محاولة تدعيم روايات المثالب ، فقد المثالب أصلاً في هذا الإمام الجليل المناقب وتطلب ثقات بين المسمين بالأسماء الواردة في أسانيد المثالب ليكونوا رواة تلك الخايزي مع قبول التوثيق من كل من دب وهب والتفاضل عن المآخذ في المتن والسند في مناهضة المتواتر والمشهور المستفيض في الوصول إلى غايته من تحميل أحمال التهم على أكتاف الإمام الأعظم ووصف الذاب عنه بما ألهمه هواه من الأوصاف بدون أن يرعى إلا ولاذمة هي طريقة ذلك النافذ قائد تلك الطليعة ، وسلوكه هذا المنهج في معاداة أبي حنيفة وأصحابه سعى في الخسران وغلو في الضغيان وكفران للنعمة أي كفران فنسأل الله الصون في كل آن .

ومن المضحك تظاهره بأنه لا يعادى النعمان مع سعيه سعى المستميت في توثيق رواة الجروح ولو بالتحاكم إلى الخطيب نفسه المتهم فيما عمله ، مع أنه لو ثبتت نقة حملتها ثبت مقتضاها ، والتحاكم إلى المتهم شأن هذا القدر البصير ، وحذفه للمتون لأجل



إخفاء مبلغ شناعتها عن نظر القارىء فلو ذكرها كلها مع كلام السكوثرى في موضوع المسألة لنبذ السامع نقد هذا الناقد في أول نظرة لما حوت تلك المتون من السخف البالغ الساقط بنفسه من غير حاجة إلى مسقط فيكون ذكر المتون قاصما لظهره ، فيا سبحان الله ! ( كبير فقهاء الإسلام يكون أشأم من ولد في الإسلام ، وأصحابه الذين ملأوا العالم علما أشبه الناس بالنصارى ، وهذا الإمام ضال مضل ، وصاحبه الأكبر فاسق من الفاسقين ، واستتيب إمام الأئمة من الكفر مرتين ، ومن الزندقة مرتين ، وأتاه آت من خراسان بمائة ألف مسألة ليسأله عنها ، فقال هاتها ) ، فهذه نماذج من الروايات التي يسعى الأستاذ اليماني في توثيق روايتها ، مع أن الإمام الأعظم أول الأئمة تدوينا للفقهاء الإسلامى الناضج بعد تمحيص المسائل في مجلس فقهي يرأسه هو ، وهو أيضا أول من ألف من بين الأئمة في إيضاح عقيدة الإسلام والرد على أهل الزيغ كما اعترف بذلك الأستاذ عبد القاهر البغدادي وقد ملأ علمه وعلم أصحابه بلاد الشرق والغرب ، وما أثره عند الجميع تبهر الأبصار ، ومفاخره تزخر بها الأسفار ، وما له من إنفاق وإينار مشهور بين علماء الأمصار ، أمثله حقيق بذلك المثالب ؟ لكن الدهر أبو العجائب ، وهو يسعى في تحميل الروايات السكاذبة على أكتاف ثقات يضعهم في الأسانيد بدل الضعفاء ، وأنا أسعى في رد انبضاعة الزائفة إلى أصحابها المتهمين ، فلا أدري من الذي يكون مسئلا الى الثقات ؟ هل الذي حمىهم بهتانا عظيما أم الذي برأ ساحتهم من أن كاذبوا رواة هراء مسخف ، هذا طريق ، وذاك طريق ، والله المستعان .

## الفصل الثاني

فى التحدث عن اعتراضات الأستاذ المتهجم ، فمن ذلك رمية إياى فى مفتاحى القسمين من طبيعته بالطعن فى الأئمة من غير ذكر أى دليل على ذلك كما هو شأن دعاة السوء ، فكأنه لم يرمأى أول كتاب التأنيب الذى يشتغل بالرد عليه منذ ثمانى سنوات ، وفيه مانصه : ( إن الأئمة المتبوعين رضى الله عنهم أجمعين كانوا كأسرة واحدة يتناصرون فى خدمة شرع الله سبحانه ؛ يستفيد هذا ما عند ذاك وذاك ما عند هذا حتى نضج الفقه الإسلامى على أيديهم تمام النضج ، بانصرافهم كل الانصراف إلى استقصاء ما ورد فى السنة قبل أن يدخلها الدخيل بعد القرون الفاضلة ، و بإقبالهم أشد إقبال على تفهم ما فى كتاب الله وسنة رسوله من المعانى السامية ، والمرامى البعيدة ، قبل أن تحدث فى اللغة أطوار تبعدها عن المعانى التى كانت تفهم منها عند المخاطب به فى عهد نزول الوحي ، وكان فضل الله عليهم عظيما ؛ حيث أعدهم لهذا العمل النبيل ، بقدر ما آتاهم الله من بالغ الذكاء ، وقوة الحفظ ، وحسن الخوض على المعانى ، وبعد النظر فى اجتلاء الحقائق من المكامن وتمام الشغف بالفقه والتفقيه ، وسرعة الخاطر ، وجودة الإتياء ، وعذوبة البيان ، وسعة ذات اليد ، والصحة الكاملة ، والعافية الشاملة ، وعظيم الإخلاص مع قرب عهدهم من زمن المصطفى صلوات الله وسلامه عليه ، والرواة الذين كانوا بين كل واحد منهم وبين الصحابة رضى الله عنهم لا يزيد عددهم فى الغالب على رارين اثنين فقط : أحدهما شيخه والآخر شيخ شيخه ، ومن التسلسل عليهم معرفة أحوال هذين الاثنين ومن فى طبقتهما معرفة لا تشوبها شائبة .

أما من تأخر زمنه وتكلم فى هؤلاء الرواة ، ولا سيما بعد استئصال القرن

وعوم التعصب فليس من السهل عليه أن يكون كلامه فيهم عن معرفة أحوالهم كما يجب ، فالقلب يكون أركن إلى نظر الأئمة في الرجال الذين بينهم وبين الصحابة لمزيد صلتهم بهم ومدارستهم لأحوالهم عن كذب ، بخلاف من تأخر زمنه وتكلم فيهم . فإن كلامه لا يخلو من شوب ، وكانت للأئمة أصحاب خيار يبلغون علومهم إلى من بعدهم خير تبليغ ، وهكذا كان أصحاب أصحابهم وهلم جرا إلى اليوم الذي أنت فيه وقد بوا الله سبحانه كلا منهم - الأقدم فالأقدم - مقامه الجدير به في قلوب الأمة منذ أشرقت شمس علومهم ، وأينعت ثمار فهمهم ، وما أعده الله لهم من النعيم فهو به عليم ) أهكذا يكون الطعن في الأئمة ؟ !

ثم نقلت فيما نقلت عن ابن عبد البر قوله : ( فمن قرأ فضائل مالك ، وفضائل الشافعي ، وفضائل أبي حنيفة بعد فضائل الصحابة والتابعين وعنى بها ووقف على كريم سيرهم وهديتهم . كان له عملا زاكيا نفعا الله يحب جميعهم .

ومن لم يحفظ من أحبارهم إلا ما بدر من بعضهم في بعض على الحسد والهفوات والغضب ، والسموات ، دون أن يعنى بفضائلهم حرم التوفيق ، ودخل في الغيبة وحاد عن الطريق - جملنا الله وإيك ممن يسمع القول فيتبع أحسنه - وقد قال : لا اله إلا الله عليه وسلم : دب إليكم داء الأممية قبلكم الحسد والبغضاء ) .

ثم قلت : ( نحن اخبر أبا حنيفة ملاقاة أنه تابعي وهو أجدر بنيل الصفة من الأحبار من نابعها الصافية التريية من عهد النبي صلى الله عليه وسلم فله أن يسل دأيه - بالاحتياط - لكن لا يجوز له أن يغفل أن هذا القصة لا نستلزم الاحتياط بين التابعين من هو مهمل مع تقدم زمنه .

ومن اختار ما كان باعتبار أنه في سبيل الرعي على ذلك ، ولكن لا يردح  
الاحتياط في سبيل الاحتياط الكثرة حجة في محاورته

الحرمين في عهده بل بين مكان مهبط الوحي من لا يفضل بل ولا يقارب شأوه  
 مع مشاركته له في الإمامة بالمدينة المنورة على أن السكنى هناك بعد أن تفرق  
 الأصحاب في البلدان وبعد انقضاء عهد الفقهاء السبعة لا تقاس بالإقامة بها في عهد  
 الرسول صلوات الله وسلامه عليه وفي عهد أصحابه رضي الله عنهم أوفى عهد  
 هؤلاء الفقهاء ، ومن تابع الشافعي قائلاً إنه قرشي فله ذلك . لكن هذه الميزة  
 لا توجب الرجحان في العلم ، وفي صحيح مسلم : من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه .  
 على أن هناك من العلماء من هو قرشي بالاتفاق فيفضل على من في قرشيته خلاف  
 لو كان هذا الأمر بالنسب ، ومن تابع أحمد بن حنبل وذكره بكثرة الحديث فله  
 ذلك ، لكن كثرة الحديث بمجرد إذا لم تكن مقرونة بالتمحيص والغوص  
 تكون قليلة الجدوى ، ولا حرج على المقلد فيما يتخذه سبباً لمتابعته إماماً دون  
 الآخرين لكن رجحان أحد المختلين في نظره لا يستلزم رجحانه على الآخرين  
 في نفس الأمر بل الخوض في المفاضلة بينهم بعيد عن الحكمة ( أهكذا يقول من  
 طعن في الأئمة !! )

وكم لي من كلمات في كتبي في هذا المعنى ، ومقالتي تحت عنوان ( الالامذهبية  
 قطرة اللادينية ) كان له رنين في البيئات العلمية وتأثير حميد مشكور عند أولى  
 الألباب ، وكذلك مقالتي الآخر ( حول محاولة التقريب بين المذاهب ) ، وهما  
 أيضاً من الأدلة على مبلغ إعجابي لأئمة الهدى المتبوعين رضي الله عنهم أجمعين  
 وأما المقارنة بين مسائل المذاهب وأدلتها وترجيح بعضها على بعض كما يقصى بذلك  
 بساط البحث ، فليست من الطعن في شيء ، بل ذات حكمة تقضي لتفقه في دين الله  
 على ما هو معلوم عند كل من شم رائحة انفضه ، وغير الأبياد لا يرفع إلى مقام  
 'سمعة عند العلماء ، فليتب الناظر من رمي بالباطل في الأئمة ، لأن دلالة تلك



النصوص على خلاف ما ادعاه في غاية الظهور ، وكذلك ليس من معتقد أهل الحق رفع الصحابة رضي الله عنهم إلى مستوى العصمة بل التخير بين أقوالهم هو منهج أهل التحقيق من العلماء ، بل تكلم في بعض الصحابة بعض أهل الجرح من المحدثين مثل ابن عدى صاحب الكامل ، وليس تخير الإمام الأعظم في روايات بعض الصحابة يبدع في هذا الباب عند من ألم بهذا البحث إلماً كافياً ، وأسماء الصحابة الذين رغب الإمام عما انفردوا به من الروايات مذكورة في ( المؤمل ) لأبي شامة الحافظ ، وليس هذا إلا تحرياً بالغاً في المرويات يدل على عقلية أبي حنيفة الجبارة ، المزيلة لكثير من شكوك المتشككين ، وفي النكت الطريفة وفي التأنيب بعض سط في هذه المسألة ، فيكون افتتاح الناقد كتابه بعزو الطعن في الأئمة بل الصحابة والتابعين إلى من يجادله زعماً مجرداً من غير أى دليل ومن أسوأ ما يفعله داعية في الدعاية لما هو بسبيله ، وأما نقد آراء بعض أهل الحديث ممن سبق وصفهم في التأنيب على السنة أمثال شعبه وابن عيينة والنورى وعمرو بن الحارث وغيرهم ممن ذكروا في كتاب ابن عبد البر وكتاب الرامهرمزي وغيرهما فليس إلا لتمييز الحق من الباطل ، رغم رأى هذا المتطاول . وتنويع الأستاذ اليماني لا يحرم الذى تجناه على هذا العاجز دليل آخر مستقل على ما ينطوى عليه من غير بن الحقائق ورمى الأبرياء تبيهاً لأرغامه فلنترك ذلك إلى علام اليبوب ولنبدأ ، بتعرض آرائه في نقد التأنيب ، مسيراً له في الترتيب . وقد عد الأستاذ الناقد من " هُجوع الجبرتم " التى يربطها به إقامتى - فى حساباته - رجلاً ضعيفاً مقام ثقة من " التأنيب " ، لقراءتهما فى الاسم واسم لأب غشاً وخيانة لا وهما ، فقول " ستم دره لى " فى " تربية " راية منسوبة إلى ابن تيمية ماقطة ذلة مرتبة

وسنداً فنقب عن رجال ثقات يمكن إحلالهم محل ضعفاء الرجال في السند ، فيقول  
في شخص اكتنفه راويان من أعلى وأسفل هذانيان :

ينبغي أن يكون ذلك الشخص هذانياً أيضاً لتوسطه بين هذانيين ، وينبغي  
أيضاً أن لا يحدث هروى في هذان ، ولا هذاني في هراة ، وينبغي أيضاً أن  
لا ينسب من هو تميمي نسباً إلى هراة بلداً ، وينبغي أيضاً أن لا يدعى حافظاً  
من يذكر بالحفظ ، كأن البلدين في غاية النباذ ، وكأن التميمي ممنوع من السكنى  
في هراة ، وكأن من يذكر بالحفظ لا يكون حافظاً ، إلى غير ذلك من طرائف  
مللقد البرئ . فيبنى على هذه الالبغاءات البت في الرجل الثقة الذي يحاول إحلاله محل  
الضعيف في الخبر الظاهر السقوط ، ولم يدر المسكين أن ذلك الخبر في السقوط  
محيت لا يمكن أن يقوم على قدم فصلا عن قدمين مهما حاول إحداث سنادله ،  
لاستحالة المتن ووجود ما يسقط الخبر سوى هذا الرجل الذي حاول أن يحله محل  
الرجل الضعيف الذي في السند ، ولو كان الناقد ذكر في صلب نقده متن الخبر  
المتحدث عنه كان القارى يحكم بكذب الخبر بمجرد سماعه ، لكن عادة الناقد  
إهمال ذكر المتن إخفاء لحاله عن السامع كما يهمل ذكر الطعون المميتة للخبر من  
غير موضع مشاغبه إخفاء لها أيضاً فما الفائدة المرجوة من المشاغبة في رجل أورجلين  
في السند ؟ بعد استحالة المتن في العادة ووجود ابراهيم بن اثار الرمادى الذي  
أشرت إليه في نقد السند نفسه .

فإليك نص الخبر مع سنده ( ص ٤١٢ ) من تاريخ الخطيب : ( أخبرنا  
محمد بن عيسى بن عبد العزيز الزاز - بهمدان - حدثنا صالح بن أحمد التميمي الحافظ حدثنا  
الاسم بن أبى صالح حدثنا محمد بن أيوب - خبرنا ابراهيم بن اثار قال سمعت سفهان بن حميدة

يقول : ما رأيت أحداً أجراً على الله من أبي حنيفة ، ولقد أتاه رجل من أهل خراسان ، فقال : يا أبا حنيفة قد أنيتك بمائة ألف مسألة ، أريد أن أسألك عنها قال : هاتها . فهل سمعتم أحداً أجراً من هذا ؟ ) فبالله عليك : رجل لا يعرف إلا بأنه من أهل خراسان يأتي أبا حنيفة بمائة ألف مسألة ويسأله عنها ، هذا مما لا يقبله عقل ولا ينطق به من يعلم مقدار العدم الذي يقال له ( مائة ألف ) ولا من يعرف إلى كم مجلد يحتاج تدوينها في غير عهد التدوين ، ولا من يعلم مقادير المسائل المدونة في المذاهب كلها . بل هذا تخليط فظيع ينبذه العاقل ويرده بمجرد سماعه ، ولو حكى له سند متمسك فضلاً عن سند فيه مأخذ ، بل خبر الآحاد الصحيح بنبذ ويترك عند أهل العلم بمخالفته العقل كما في ( التقيّه والمتفقّه ) للخطيب نفسه ، وأي عقل يقبل هذا الهراء ؟ ومن المقرر عند أهل العلم أن صحة السند بحسب الظاهر لا تستلزم صحة المتن فضلاً عن سند كهذا ، فيكون التخليط ظاهراً في هذا الخبر عند أولى الألباب أمثل هذا الخبر الساقط يتطلب رجال ثقات تحمل على أكتافهم هذه الأسطورة أم تسمى كجاشي في عهدة حملتها الضعفاء ؟ هذا رأي ، وذاك رأي ، كنت ذكرت في نقد دلت الخبر الثابت مما صحت له العقل والواقع ووجود أناس تكلم فيها في السند مثل صالح بن أحمد لتمييز 'فيرا طي' المروى 'هالك' - وهو هو عند اللجنة الأزهرية القائمة بالمبين على تاريخ الخطيب أيضاً كما في ( ١٣ - ٤١٢ )

في تاريخ الخطيب ، كما أن دور سرى رد الملك المعظم للخطيب في ( ١٤٩ )

والتي مصرع في ان - أو آ لا دي كيف مات الأستاذ المتكلم كل هذا حتى

شخصاً في ان - أو آ لا دي كيف مات الأستاذ المتكلم كل هذا حتى

ربما أصبحت مكتوبة

من قبل ، ويحاول الناقد أن يلزمني بذكر أنه موثق ، وهذا إزام بما لا يلزم ، لأن التوثيق السابق لا يعيد إليه كتبه الضائعة ، مع كفاية ما ذكرته في إسقاط مثل هذا الخبر ، كأنه لا يعلم أن تحديث الراوى يكتب غيره من أسباب رد روايته في حد ذاته ، ومحمد بن أيوب أعده ابن هشام الراوى المضعف وهو يجعله ابن الضريس الموثق فماذا يفيد ذلك ؟ في مثل هذا الخبر لو سلمنا ذلك جدلاً مع وجود الرمادى فى السند أيضاً ، وعن ابراهيم بن شار الرمادى يقول ابن أبى حاتم : ( أبأنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلى قال سمعت أئى وذكر ابراهيم بن شار الرمادى فقال : كان يحضر معنا عند سفیان ثم يملئ على الناس ما سمعوه من سفیان وربما أملئ عليهم ما لم يسمعوا كأنه نغير الألفاظ ، فتكون زيادة ليست فى الحديث ، فقلت له : ألا تتقى الله تلى عليهم ما لم يسمعوا وذمه فى ذلك ذمماً شديداً ) كما ذكرت ذلك فى التآييب (٨٢) . وأشارت فى موضع نقد هذا الخبر فيه (٩٧) بقولى : قد سبق قول أحمد فى روايته عن ابن عيينة . ورد على ذلك أئى لم أذكر أن سفیان بن عيينة نفسه كان قد اختلط قبل وفاته سنة أو أكثر ، ويمكن أن يقع منه هذا التخليط فى عام الاحتلاط رغبةً فى حصول التخليط المحترق فيمن دون ابن عيينة ، ألم يظهر بعد هذا كله أن هذا الخبر ( هو الخلط من أئى النواحي أئيته ) . وهذا الخبر الذى فى سنده الرمادى المذكور وغيره هو الذى يهضح عنه الأستاذ اليمانى بمحاولة إمامة ثقات مقام ضعفاء مع كفاية المتن وحال الرمادى فى رد الخبر ، ولأما مع من سلفوا اسم بين حمـ بن عيسى البزاز وصالح بن أحمد وكم من سقط فى تاريخ الخطيب حيث كان الأصل الوحيد لتاريخ الخطيب المردع ، ابن خيرون ، فداحترق فى ريت ابن خيرون نفسه فداعت التسع من غير أصل لخطيب فاختلعت ردة وتضا ولذا لقي السابون أئى كنية من هذه الجهة أيضاً ، وأئى مثل هذا



الكتاب من التداول بأيدي الثقات الضابطين؟ لتوجد أصول صحيحة منه في كل طبقة .

وإطلاق الأثر على ما لم يؤثر من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم في دين الله شيء مبتكر في سبيل تقوية الخبر الزائف من هذا المآخذ الصالح وأما من يرى كون صالح بن أحمد في السند هو المضعف . فليس هذا العاجز فقط - كما يظن الأستاذ الناقد - بل سبقني إلى هذا الرأي الملك المعظم عيسى الأيوبي شارح الجامع الكبير في رده على الخطيب ، وكذا أركان اللجبة العلمية الأزهرية التي قامت بالرد على الخطيب أيضاً في تعليقه على المجلد المعاد طبعه من تاريخ الخطيب ، ومع هذا لا مانع لدى من قبول تحقيق الأستاذ اليماني في عد صالح بن أحمد في السند هو الموثق؛ مقدراً بحسه وشاكر أفضله ومعتزفاً بأبي كنت وهمت . لكن قبولي لتحقيقه هكذا لا يوصاه إلى نتيجة يتوخاها من إنيات ( أن أما حنيفة حرى في دين الله حيث أنه خراساني بمائة ألف مسألة ليسأله عنها . فقال هاتها ) لاستحالة هذا المتن في محرى المادة ، ولحال إبراهيم بن شار الرمادى المشروح في التأنيب ( ٨٢ ) على فرض التغاضى عن سائر المآخذ ، فيبقى هذا الخبر دليلاً على المحسوس بصيرة من يدعى ذلك على أبي حنيفة . كما أن تكاف جعل الثقات هم الذين يقولون رواية هذه الخرافة لا يعلى شأهم كثيراً فيما اظن ، على أن صالح بن أحمد المضعف عند الملك المعظم والمجبة العلمية الأزهرية وصالح بن أحمد الموثق عند الأستاذ الناقد كلاهما من طبقة واحدة على تأخر وفاة أحدهما ، وبعد ثبوت المعاصرة بينهما لا يقبل في الطبقات المتأخرة ادعاء أن هذا أخذ عن فلان رعه .

أين هو ؟

و من حيث حاله في نهذيبه استيناء ذكره في تاريخ كراوى والآخذين

عنه لكن لم يسلم له الاستقصاء . بل استدرك عليه قدر ما ذكره في القبيلين ، فإذا كان مثل المزي هكذا في رجال الستة . فكيف يكون الحال فيمن تأخر عنهم . واقتناع ناحته في أمر لا يوجب اقتناع ناحته آخر فيه ، على أن زيادة (عبد) على جد محمد بن عيسى المدون في تاريخ الخطيب باسم (العزيز) ليكون ابن عبد العزيز المتأخر الوفاة ربما تكون مما لا يمتنع به سوى الأستاذ الناقد الذي لا يرى بأساً في جعل الصواف هو السواق ليصيب سهمه كما سيأتي ، بل لو فرضنا صحة تلك الزيادة لما بعد سقوط اسم بين إسمي الراويين ، وإذا جاز سقوط اسم وإنباته عند راويين في سند في مثل صحيح البخاري كما في كتب أهل الشأن ، فكيف يكون الحال في كتب التاريخ المدونة في القرن الخامس ؟ ولا سيما في مثل تاريخ الخطيب الذي تلاحق الأقلام بالتصرف فيه بعد احتراق أصل المؤلف في بيت ابن خيرون معروف عند أهل العلم كما سبق .

والتحدث عن رمزي الزاي والذال نقاش يزنطى لا تعلق له بالموضوع تعالفاً ذا شأن ، فليطل الأستاذ الكلام ما شاء هواه أن يطيله ، وهذا هو مصير أول نقد تأتق في تدعيمه لإحلال صالح بن أحمد الهمداني محل صالح بن أحمد الهروي القيراطي ، وإقامة ابن الضريس مقام ابن هشام الرازي تثبيتاً لتهمة لا جترأ في الإفتاء على ذمة أبي حنيفة مع ما في السند والمتمن من اقترادح الظاهرة ، ولعل الأستاذ اليماني يقصد من إطالته الكلام في هذا البحث المكشوف الأمر التدرب في البحت عن الرجال وأطمئنه أنه يجد كثيراً مما يتدرب فيه في بحوثي وتحاري يري فنيثاله في هذه البحوث ، لو حفظ لسانه وقلمه مما يوقعه في الهاوية ، وأما ما ذكره ابن عبد البر في الاقتناء من رواية ابن أبي خزيمة عن الرمادي لهذا الخبر . ففي صدد ذكر نماذج من حملات نقلة على أبي حنيفة لأسباب يذكرها هناك مع ما عرف من ابن أبي خزيمة أحمد

ابن زهير ممن يقول بالقدر على اختصاصه بعلي بن عيسى فيجد المعتزلة في تاريخه  
نيلا من كبار نقلة الأخبار فيحتجون برواياته في الإساءة إلى المحدثين كما فعل  
أبو القاسم الكعبي في كتابه ( معرفة الرجال وقبول الأخبار ) وقد تحاماه أصحاب  
الأصول الستة ، وإن وثقه الخطيب وقال فيه : ( لا أعرف أغزر فوائد من تاريخه  
— وهو من محفوظات جامع القرويين بالمغرب ، ولم يزل في سنده الرمادي وهو كاف  
في رد الخبر وقد قال أحمد فيه أيضا : ( كأن سفیان الذي يروى عنه إبراهيم بن شار  
( الرمادي ) ليس هو سفیان بن عينة ) . وقال ابن معين ( لم تكن يكتب عند سفیان  
وكان يملأ على الناس ما لم يقله سفیان ) .

وأما قول القد في عزو الإرجاء إلى أبي حنيفة على لسان ابن المبارك — من  
أخص أصحاب الإمام عند الباجي وغيره — وادعاؤه أن أحمد بن الخليل في السند  
هو الباجر الصدوق لا المعروف بلقب حور المضعف كما يدعيه الكوثري عمداً لاوها  
لمجرد إسقاط الرواية غير المرضية عنده فمن أين له أن يزعم أن من روى عنه التاجر لم  
يرو عنه حور ، وهما من بلد واحد ومن طبقة واحدة ؟ وهل من الضروري أن تكون  
رواة الثالب ثقات ؟ ولكن صاحبنا ممن يصدق ما يعتاده من توهم ، ومن أين علم  
أنى رجحت الاحتمال الآخر لمجرد إسقاط الخبر مع علمي بتعين الاحتمال الأول من  
الاحتمالين لا عن وهم بل عن قصد ؟ وهل يخلو باحث عن وهم في المؤلف  
والمختلف ؟ ( ومستمروا الأوهام ) بعزو ، الأوهام إلى كثير من الأعلام ، وهل تقوم  
القيامة إذا رهمت في شيء أو أشياء ، والحجة هي القاضية ، الكاشفة عن وهم  
أنوهم ، لكن الموقم قد يكون هو الوهم ، فإل كان الكوثري في حاجة للإسقاط  
هذا الخبر إلى التحل في الشخص المتين مع وجود عبد الله بن جعفر الدرهمي في  
السند ، بل الذي يتوزع فيه الترهيب : ضعفه وانكروا عليه روايته لكتاب

التاريخ عن يعقوب بن سفيان ، وقال هبة الله الطبري : قيل له حدث عن عباس الدوري حديثا ، ونحن نعطيك درهما ففعل ، ولم يكن سمع من عباس .

وإن سعى الخطيب في ترقيع خروقه المتسعة ليصح له ما في الزكائب التي حملها من ابن رزقويه عنه فيما هو بسبيله من الطعون ، على أن التاجر على فرض أنه هو شيخ يعقوب النسوي يكون ممن لا يحتاج به في نظر يعقوب حيث بقول : كتبت عن ألف شيخ وكسر كلهم ثقات ما أحد منهم أتخذة عند الله حجة إلا أحمد ابن صالح بمصر وأحمد بن حنبل في العراق كما في تهذيب التهذيب ( ١ — ٤٠ ) فمأذا يفيد توثيق من لا يحتاج به ، وقد حذف الأستاذ عجز كلام النسوي هذا لئلا يخذش في الاحتجاج به في جرح أبي حنيفة على رأيه ، على أن النسوي لا يرضاه ابن رجب في شرح علل الترمذي من جهة قلة تحريره في نقل المطاعن من مثل كتاب السكرائيسي كما ذكرت في الحاروي ، ويتهم في بعض الكتب بالكلام في عثمان رضي الله عنه .

وليس نظرا إلى الخطيب كنظر الأستاذ اليماني لأدلة مأموسة بسطناها في التأنيب وغيره مما لا أرى حاجة إلى إعادة ذكره هنا ، وفي أواخر رد الملك المعظم عيسى الأيوبي على الخطيب كلام واسع يكشف عن حال الخطيب كما أن لابن الجوزي وسببه كلمات يجب أن يطلع عليها من يحاول مناصرة الخطيب ، والغريب أن يستمر الناقد على الاعتماد على الخطيب في الجرح والتعديل ، والمتهم في قضية كيف يحتاج بأقواله في تلك القضية .

وهذا حقا من طرائف الاحتجاج ، وعلى هذا بنى الناقد انتقاداته فأصبحت ساقطة عند أهل النقد ، ولو كنا ننظر إلى الخطيب نظر الأستاذ اليماني لما كنا نرد عليه ولا كنا أئنا التأنيب الذي أثار حفيظة الأستاذ الناقد ، وتعويله على الخطيب



في أغلب بحوثه هو السبب الأوحـد في تدهوره في هوة السقوط ، ومما قال الملك  
المعظم في رده على الخطيب ( ١٧٦ ) بعد استيفائه الرد على رواياته : ( وهذا آخر  
ما ذكره الخطيب وقد بينا الجواب عن كل فصل ، وهذا على ما شرطته أولاً  
في صدر الكتاب ، ثم ذكرت روايته وما في سند كل واحد من الضعف أو الكلام  
الشبيه بالضعف ، وكل ذلك بينت موضعه من الكتاب وقائله لم أرد بذلك إلا  
جواباً للخطيب في قوله ( المحفوظ عند أئمة الحديث غير هذا ) ، وربما كان بعض  
من ذكرنا مشهوراً بالثقة والأمانة إلا أن الخطيب لما ذكر في كتابه ما حكيناه عن  
واحد منهم أردنا نقل ذلك عنه إلزاماً له بقوله ، وهو لابد أن يكون في أحد  
النقلين كاذباً ، وهذا حديثنا في الرجال والنقلة على تقدير أن يكون الخطيب يصلح  
لـلنقل أو النقل عنه كما إذا وقع الاختلاف في المقضى به فلى القاضى الثانى أن  
يميزه ، أما إذا كان الاختلاف في القاضى فلايس للثانى أن يميزه على وجه من  
الوجوه . وجوابنا للخطيب على هذا التقدير . ثم ذكر ما قد نقل عنه في نفسه ثم  
قال في ( ١٨١ ) : ( ومن هذا حاله لا يصلح أن يكون بمنزلة الأئمة الذين تقبل  
أقوالهم في الجرح والتعديل ) . وهذا هو الواقع رضى بذلك الأستاذ اليماني أم لم  
يرض سأل الله أن يعصمنا من الزلل . ويحاسبنى الناقد على نقطة ( جور ) لكنى  
لا أحاسبه على نقطة ( الجليل ) هنا في كتابه كما لا أحاسبه على نقطة ( همدان )  
المحذوفة في كثير من المواضع ، لأنه لا يخلو كتاب مطبوع من مثل هذا الخطأ ،  
عينا ترى على الأستاذ اليماني مجح هنا فيما هو سبيله أكثر من ذى قبل في رمى  
أبي حنيفة بالإرجاء البدعى رغم تبرئ الإمام منه في كتبه المستنيرة الرواية عنه ،  
تبرئة أهل التحقيق لساحته من تلك البدعة التى افترأها عليه المنحازون إلى طوائف  
الشرائى والخزرج شاعرين أو غير شاعرين ، ولله الأسر من قبل ومن بعد تسأل

الله السلامة ، وأما محمد بن جبويه الهمداني النخاس فبعد أن وافق الناقد في صحيح ( جبويه ) ووقوع الطابعين في التصحيح في ذلك أرشدني إلى ما في إكمال ابن ماكولا من توثيقه فأشكره على هذه الإفادة داعياً له بالاستقامة على المبيع الرشيد في باقي إفاداته من غير أن تنزاق قدماه في أي دحض مزلة ، والله الحبيب لمن دعاه . وإن كان خبره باطلاً لما سيأتي في استتابة شريك لأبي حنيفة ، هذا على تقدير عدم كون السند مركباً . وأما دعوى الناقد إقامتي لأبي عاصم العباداني مقام أبي عاصم النبيل من غير مستند واستثني من أنه لا علم له بكون النبيل من كبار المناضلين عن مذهب أبي حنيفة بالبصرة بكل ما أوتي من حول وطول وقد امتلأت الكتب بما قاله ورواه في مناقب أبي حنيفة وما نرد لكن عادة أصدفائنا هؤلاء أن يذكروا كنية لضعيف يشاركه فيها ثقة تمهيداً لا دعاء أمها في سند المثاب لذلك الثقة ، ولو اطلع الأستاذ على ترجمة الضحاك بن مخلد ورواياته في كتاب ابن أبي العوام وكتاب الصيمري وغيرهما من كتب الثقات لرأى بنفسه أن يجعل أبا عاصم في هذا السند هو الضحاك بن مخلد على أن الزملاء الثلاثة والحلواني الموجودين في السند مع من عرف منهم بمبالغ التعصب المفضي إلى رد خبره فيما يمس تعصبه لا يحوجون إلى غيرهم في رد الخبر مع الجزم بأن أبا عاصم في السند غير الضحاك ، وكذا الأمر في أسطورة استتابة أبي حنيفة فيما يروى عن شريك لوجود الزملاء الثلاثة في سنده مع العلم بأن رواية الخطيب عن ابن رزق مدحولة عند أهل النقد ووجود السكري في سند الخبر أو عدم وجوده لا يقدم ولا يؤخر ولا يزال الخبر ساقطاً لمصادمته الواقع ووجود أظناء في سنده ، وليس ( قيل ) مثل ( عن ) عندهم حتى يحمل هنا على السماع ، ولم يذكر في تهذيب التهذيب سماع الموصلي من شريك على خلاف ادعاء الناقد ، والخطيب لا يحتج به فيما هو متهم فيه ،

فتكون اطالة الكلام هنا مما لا داعي إليه ، وبما عرف من تأخر تولى شريك القضاء الخول له استتابة من يشاء ، يسقط ما يروى عن شريك بطريق محمد ابن جبويه السخاس الهمداني من قوله ( استتبت أبا حنيفة مرتين ) لأن فساد المتن يدل على وهم أحد الرواة مهما عدوا ثقات عند بعضهم لأن الرواة لا يخلون من وهم وفساد المتن يكون فاضيا برد الخبر بل ربما يكون السند مركبا في مثل هذا الموضع ، وأما قولي عن عبد الله بن محمود المروزي فعبارة عن أنه مجهول الصفة ، ولم أقل إنه مجهول المين ليقال في صدد الرد على كلامي إنه روى عن فلان وفلان وعنه فلان وفلان بل أقول : لا أعلم توثيقه من أهل الشأن المعاصرين له الدارسين لأحواله ، وأما ما نقله الذهبي عن الحاكم من توثيقه فلا يرفعه من مرتبة مجهول الصفة إلى مرتبة الثقات لما سجلناه في ذلك الموضع نفسه من أنه بالغ التخليط حتى إنه ذكر في مستدركه على الصحيحين مائة حديث موضوع ومالا يحصى من الأخبار الضعيفة على تعصباته الباردة ، وقول الذهبي ترديد لقول الحاكم ومتابعة له لا يخص مباشر فلا يكون من كلام أهل الشأن المعاصرين له ، فاينبش الأستاذ الملقى في الدفاتر التي تحت يده عن توثيق له من أهل الشأن ليطق اساه كما يشاء ، على أن رد تلبر النبال : إن أبا حنيفة كان يرى السيف في أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، لا يجوز إلى وورد أصله في السند سوى الحاكم نفسه ، راس يتحاكم في القضية إلى من يتهم فيها في توثيق من شاركه في الاتهام فيها . وأما أبو الوزير فعناية ما قلت فيه في صدد التحدث عن الرجال في سند ما يروى عن ابن المبارك في رمي أبي حنيفة بأنه كان يرى السيف في أمة محمد صلى الله عليه وسلم . ( في سنده الحاكم وهو اختلط في آخره اختلاطا شديدا على تصببه البائع ، وعبد الله بن محمود مجهول الصفة ) أكد أبو البركات بن مطرف ، وأطال الأستاذ الملقى الكلام على الأخيرين

جد الاطالة في موضعين من رسالته الصغيرة ، وقد تكلمت آنفا عما يتعاق بعبد الله  
ابن محمود لا إلى عود ، وأما أبو الوزير فيعده الناقد هو وصي ابن المبارك محمد  
بن أعين ، وهو المذكور في كتاب ابن أبي حاتم بقوله : ( محمد بن أعين أبو الوزير  
وصي عبد الله بن المبارك روى عنه أحمد بن حنبل ومحمد بن علي بن شقيق وأحمد  
ابن منصور زاج سمعت أبي يقول ذلك قالت : روى عن فضيل بن عياض وعبد  
الله بن المبارك وأبي الحجاج الزاهد ، روى عنه علي بن خشرم ) ولم يذكره بخرح  
ولا تعديل ، وتوثيق ابن حبان على طريقته في توثيق الحاهيل فلا يرتفع هذا بذلك عن  
مرتبة مجهول الصفة فعلى فرض أني وهمت في اسم أبي الوزير فماذا يكسب الناقد  
من ذلك في تقوية الرواية مع وجود الحاكم في سندها أيضا ، وكون المرء خادما  
أو كاتباً أو وصياً ثقة أو معتمداً عنده في شيء ليس بمعنى توثيقه في الرواية عنده  
الكن الأستاذ الناقد تلذه اطالة الكلام فيما لا طائل تحته ، وقول الناقد : أحمد  
ابن حنبل لا يروى إلا عن ثقة رأى مبتكر ، وروايته عن مثل عامر بن صالح معروفة  
رأى ابن أحمد بن سهل فزاد الناقد قبلاً سهل ( فارساً ) ليصرف الاسم  
عن ( لأصبغى ) إلى أي التفتح بن أبي الفوارس تزيده لما شاء سواء للإثبات  
المتن السخيف للغاية ، بحيث يكون إحلال ثقة محل ضيف في سنده إهانة لذلك  
ثقة وإسقاطاً له من منزلته ، ولو كان ابن أبي الفوارس هو المراد بذلك الاسم استقط  
من مقامه العلى لما في الخبر من سخر باغ ، فأموق هنا نص ذلك الخبر بسند  
اتحكم به على مبلغ تحرى الأستاذ الملقى درجة تفانيه في عدم قصر مستيد ليبنى  
كوخاً ينهار على أم رأسه ليوقظه من غفوته وغفلته ، فيا بأس الباصر والمستنصر  
في سبيل السعى في إسقاط الإمام الأعظم من ألياء منزلته التي تناطح السحاب ، عند  
رؤ الأبواب ، فيأليك نص ما قلته في التأنيب : ( وهناك رواية أخرى طريفة



لم يحكم واضعها وضعها ولم يدبر أمرها حتى أصبحت مكشوفة الستراكل ناظر، وهي ما رواه هبة الله الطبري في (شرح السنة) عن محمد بن أحمد بن سهل (الأصبغى) عن محمد بن أحمد بن الحسن (الصواف) عن محمد بن عثمان عن محمد بن عمران ابن أبي ليلى قال حدثنا أبي، قال: لما قدم ذلك الرجل (يعني أبا حنيفة) إلى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى شهد عليه حماد بن أبي سليمان وغيره أنه قال: القرآن مخلوق. وشهد قوم بمثل قول حماد بن أبي سليمان فحدثني خالد بن نافع ول كتب ابن أبي ليلى إلى أبي جعفر، وهو بالمدينة بما فعله ذلك الرجل وشهادتهم عليه وإقراره فكتب إليه أبو جعفر: «إن هو رجع وإلا فاضرب رقبته وأحرقه بالنار اه». على هذا تكون استنابته قبل وفاة حماد بن أبي سليمان قبل سنة مائة وعشرين من الهجرة عندما كان أبو جعفر المنصور العباسي بالمدينة (في عهد هشام بن عبد الملك الأموي!!! قبل تأسيس الدولة العباسية بدهر!!) في نال من هذا المنهاتر المذكور والاختلاق الهتوك، فهل من حاجة بعد التخليط بين الدولة الأموية والدولة العباسية هذا التخليط - إلى الكلام في رجاء هذا السند. وهذا الطريق أدحو حماد بن أبي سليمان في عداد اليهود ضد أبي حنيفة، فسبحان فاسم العقول!!).

هذا ما ذكرته في التأنيب وأتار حفيضة ابن قد الكريه. فوج وج وبي على زيادتي بين قوسين: (الأصبغى) ما ألهمته نفسه لزيكية، مع أنه لما تكن ريديتي تلك الكلمة بين قوسين إلا لحرد نبين الحقيقة، ولو كنت في حاجة إلى انطاب شعفاء في السند أذكرت أحوال محمد بن عثمان ومحمد بن عمران. بن بن في غيرهم، لكن ما كنت في حاجة إلى الكلام في رجاء سند مع ظهور أن مدته القول بمنق القرآن نشأت بعد عهد حماد بن أبي سليمان بمدة كبيرة سجاية هبة الله الطبري نفسه في (شرح السنة) بحيث لا تنصور شهادة منه في مثل تلك تسمات. و. ث. ث.



المحرف من ائمتن على النقد البرى فتصرف فيه بغيراً وتبدلاً وزناً ونقصاً كما هو مشهود ، وكذلك صاحب الصم هو الذى يسعى فى سحر واسر كنىب عدد إله العالمين وتصفه بالمسكان والجلوس والمس والحركة مع تشويز استقر رده على طاهر بعوضة إذا شاء فصلا عن العرش العظيم إلى غير ذلك مما هو مدون فى مس الدارمى لإمام هذا المعاق ، فالصم عند الحشوية هو لإمام الأعظم ، وهو . هو سخييف من سخفاء الرواة هكذا نظر هؤلاء إلى فقيه الملة وأصحابه ، وفاء السف أهل الضلال عما ينطوون عليه أيا تقوا السكان أبى يستحقونه ، وائتمن هؤلاء الأغبياء الطعام أن بين من نفقها على ور فصل هـ الإمام ش د ل الإمام فى كل دور رجالا فى استطاعتهم متى سوا وقف هؤلاء عند حده . الستار عن وجود مغالطاتهم ، ورد الكيد المبرحههم ، ثموفى ثمارهم . وأما إعادة الأسناد انيمش أن المراد فى هذه الشرح من الحديث قوله كرك وداعياه بالمزيد مع لأخذنا حتى فى رد الرد مطبوعه ، لأن تم فى قصيه لا يقبل له ور فى تلك القضية .

أما ابن حيويه الخزاز وأبو الحسن بن إدريس بن محمد بن عبد الله بن  
من الثنايب من أحوالها ما يغني عن ما رددت في كلامي عنها ...  
الناقد يجب تشبيق الكلاء ونصديق الأوهام في أجيال ...  
أن الخزازية نساهج في الرواية وأنه صرا من كبر ...  
ينول إنه ثقة ، وتريق لتساهج في الرواية ...  
منسوبة ما عند من هذا تراوي الخراف من ...  
... أي ...  
...  
...

عن التعويل ، فلا يبنى على هذا الكلام المتهاثر المنهار غير سقوط الخبر وسقوط  
من يعول على مثله ، وقد بص الأهرى وابن أبي الفوارس على أنه متساهل  
متسامح يحدث من غير أصالة ومما ليس فيه سماعة ، فالأستاذ الناقد يتجملد في وصف  
هذا الراوى المتسامح المسمع بغير كتابه مع خلوه من سماعة بالثقة ، وهذا باطل بالمرّة  
كأننا من كان مصدر التوثيق ، ومن البعيد أن يكون من هذا شأنه واعياً لما يرويه  
لباس من الكتب الكبار لأن أى حثيمة وغيره حزافاً لا من أصل ، وأما كون  
ذلك الكتاب هو كتاب أبي الحسن الرزاز الذى كان يدخل الله فيه تسميعات  
طرية فبأية أخرى تزيد الخراز سقوطاً وكذا الخطيب فيما روى عنه مباشرة ، فلا بد  
في نظر هذا الناقد من إبعاد هذا الرزاز عن ساحة النقد حذراً من مصاعف الاقتضاح  
فبدأ الناقد بحث عن كل رازي بغداد ليلقى بهم من هو دقة في طبقة شيوخ  
الخراز ، فوجد شحشين على هذا الوصف فحكم أن أحدهما هو المراد بـ أبي الحسن  
الرزاز في الحكاية ، ليكون دقة أخذ عن كتاب دقة السكت . يفكر الأستاذ  
أن يربط الخبر بـ كات عن كتب أحد شيوخه لكات روايته عن أصل  
شيخه ، وما كان يرمى به تسميح . وكان يعين في ذكر في السد اسم شيخه الذى  
ناوله أصله مع أنه لا ذكر للرزاز مطابقة في طبقة شيوخ الخراز في أساليب المثلث  
التي تولى كبرها الخراز في كتاب الخطيب ، وليس معمول أن يهمل التلميذ ذكر  
شيخه في سند ما جملة وتلقاه طريقه ، فتبين من ذلك أنه من غير شيوخه ؛  
إما من أقرانه أو ممن هو أصغر منه ، وإلا يرى كثيراً ما ينظر في كتب أقرانه وكتب  
من هو أصغر منه ، وإس في هذا عيب ، وإنا العيب كل العيب هو التسميح .  
س فيه سمعه كـ فعل الخراز مع كتب الرزاز الموصوفة في التسميح ، فتقول الأستاذ  
التميز بعد هذا كـ : ابن علي بن أحمد الرزاز أصغر من الخراز بـ ربعين دقة .

جداً أن يحتاج في قراءة حديثه إلى كتاب هذا المتأخر وأيضاً فلا يعرف بين الرجلين علاقة ) يكون قولاً مرسلًا على عواهنه بعد العلم بأنهما من أهل بغداد وعاشا هناك متعاصرين سبعا وأربعين سنة ، فماذا كان يمنع هذا من الاجتماع بذلك ؟ وكلاهما من حملة الرواية ومن بلد واحد ، فجزم الناقد بأن الرزاز هو علي بن موسى من سبوح الخراز يكون نقولاً قبيحاً بعيداً عن الحقيقة لما سبق ، والمتعين بعد البحث من كل ناحية أن المراد هو أبو الحسن علي بن أحمد بن الطيب الرزاز الذي كان يدخل 'بنة في أصول أبيه تسميات طرية ، وهو الذي كان الخراز يسمع بكتبه وهو يعلم أنه ليس فيها سماعة ، وهذا هو الموثق ! عند الأستاذ الناقد ! أسأل الله السلامة .

وهنا انتهت توهمات الناقد إحلال ضعفاء مقام ثقات عمداً فيما ذكرناه كشف للحقيقة عند من أنصف ، وأما تحدّثه عن اتخاذ ما لا دخل له في عد الرجل مخروفاً وسيلة للتجريح وضربه لذلك الأمثال ، فلم أر فيما نحدث عنه أذكى جرير ابن عبد الحميد وأبي عوانة وأبي أحمد القراء تذبذباً يجدر التحدث عنه ، وقوله في عبد الله بن السقاء لس بتيء لأن مطاردة محدث لأجل حديث حدثه أبست من شأن العامة بل من شأن العلماء وربما يؤيدهم العامة وعد ذلك من حماقة العامة فيرجح وجهه ، وبعد أن قلنا في الفصل السابق إن التوثيق بقبور هو مصدر من أهله . وإياه الذي يرفع الراوى فوق أن يكون مجهول الصفة لا داعي في التحدث عن قول أبي الشيخ في سالم بن عصام أنه صدوق ، على أن ذلك دور قومه به . فيصلح للاعتبار به إن كان هذا الموصف صدر من أهله في موضع لا يصادف الحق ، وأما هنا فالمتن : ( أبو حنيفة ضال مضل ) والسند فيه ضعيف وأبو حنيفة ربه ورسته وموسى بن المسافر ، وأحوال جميع هؤلاء تنبئ عن سقوط خبرهم في كل من عن جميع هؤلاء في التثريب ، وأهل النقد ذكر كل واحد من هؤلاء من غير



فما فائدة ذلك بعد أن أصبح المتن ظاهر السقوط من كل جهة . فإذا قيل ( أبو حنيفة ضال مضل ) يجد هذا القول ترحيباً به عند الأستاذ الناقد ، وهذا هو سر تعميده القواعد وتنويعه الجرائم في سبيل هدم ذلك الجبل الشامخ الذي يفقد رأسه من يناطحه . .

وإن كان إصرار الهيثم بن خفاف الدوري على خطأ في اسم غير مضر فإذا هذا التهويل والتضليل في ذكر الكونري أسماء بدل أسماء على فرض أنه مخطئ في ذلك . مع أن الكونري غير مخطئ فيها ، والدوري معانٍ فيما فعل عند أهل النقد على خلاف أمل ذلك الناقد المكشوف الغاية .

وأما كلامه في اتاناه عن سليمان بن حرب من قوله في جرير بن عبد الحميد والوضاح فلا داعي في نظري لإطالة الكلام فيه ، وقول سليمان فيهما معروف ، وكون أبي عوالة أمياً يستعين بمن يكتب له من المشهور عند أهل العلم ، وكنت جعلت قول علي بن عاصم فيه إسرافاً في القول حيث قلت في (٩٢) : وأما أبو عوالة فهو من أمي من أحاديثه عند الجماعة لكن يقول عنه علي بن عاصم : وضع ذلك العبد . وفيه إسراف لكن كان يقرأ ولا يكتب . وكان كتبه صحيحاً فإذا روى من حفظه غلط كما كان يغضب إذا قرأ من كتب الناس . وقد وقع في تهذيب التهذيب : وضع ذلك العبد . ويعد الأستاذ الناقد ذلك محرفاً من ( وضاح ذلك العبد ) ، وهو أدري بزملائه في دار التصحيح إن كان يقع منهم مثل هذا التحريف الفظيع ، والذي أراه أن قول الأستاذ في دقة الاحتمال لكن قول علي بن عاصم في جرير بن عبد الحميد : ( ذاك الصبي ) وفي شعبة : ( ذاك المكين ) من غير ذكر اسميهما يبعد احتمال ذكر اسم أبي عوالة ، على أن هذا في اسمه ( الوضاح ) . لا ، بل يكون علي بن عاصم أسرف في رميه أبا عوالة بالوضع وبتكذيبه .

وكثيراً ما يقع مثل هذا الترامى بين الرواة عند ثوران النفوس إلا من عصمه الله ولا أحب أن أذكر نماذج من ذلك حذراً من إيذاء رجال أفضوا إلى ما عملوا من غير حاجة علمية ، ولا يبرى أحد أبا عوانة من الغلط ، والغلط وضع للخطأ موضع الصواب ، وكذب لمخالفته للواقع ، لكن المسقط للراوى هو التعمد ، ولا يرى أبو عوانة بذلك ، وكنت أردت بقولى ( وفيه إسراف ) بيان ذلك ، فتبين بهذا وجوب الاحتياط فيما هو مظنة أن يغلط فيه حينما يروى من غير كتابه .

وهذا كلام يبر واضح مدعم بنصوص أهل الشأن ، فلا يكون لإطالة الناقد الكلام فى جرير وأبي عوانة وجهها غير محرد التحامل على هذا العاجز ، فلا أجاريه فى إطالة الكلام من غير داع .

ومن عجيب صنع الأستاذ اليماني حذف متن الخبر الساقط الظاهر السقوط واقتطاع كلمة من الكلام على رجاله الفاضى عليهم ، لئلا ينتبه السامع إلى ما حواه المتن من المهت الشنيع الذى يحكم السامع بمجرد سماعه أنه كذب فظيع ، قبل أن يعلم أحوال رجاله فمن نماذج ذلك ما اقتطعه من كلامى فى رجال خبر يعزى إلى الثورى : ( أن أبا حنيفة ضال مضل ) بسند يسوقه الخطيب فائلا : أخبرنا أبو نعيم الحافظ حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان حدثنا سالم بن عصام حدثنا رسته عن موسى بن المساور قال سمعت جبر - وهو عصام بن يزيد الاصبهاني - يقول : سمعت سفيان الثورى يقول : أبو حنيفة ضال مضل اه .

وقلت فى الكلام على رجاله : أبو نعيم على تعصبه متكلم فيه ، وقد سبق ، وكذا شيخه أو الشيخ ضعفه بليده أبو أحمد العسال ، وسالم بن عصام صاحب غرائب ورسته اصبهاني ميلاده سنة ١٨٨هـ فى رواية ابن أخيه قبل وفاة ابن مهدى بعشر سنين فقط . استبعد أن يجهل ابن أخيه ميلاده ، ومع هذا يقال إنه روى

عن ابن مهدي ثلاثين ألف حديث ، فلا يتصور هذا إلا كثار لابن عشر ، وقد انفرد ابن ماجه بالرواية عنه من بين أصحاب الكتب الستة ، قال أبو موسى المديني تكلم فيه أبو مسعود ( أحمد بن الفرات الرازي ) . وكتب إلى أهل الرى ينههم عن الرواية عنه ، ويكثر الغريب في حديثه . وموسى بن المساور أبو الهيثم الضبي من رجال الحلية مجهول الحال إلى آخر ما ذكرته هناك في ( ١٣٦ ) مما يقضى على ملك الرواية الكاذبة ، لما في رجال السند من الكلام ، ولما في هذا الخبر لما صح عن الثوري من الثناء البالغ على أبي حنيفة ، وقد ذكرت في التأنيب ( ١٧ ) الطعون الواردة في أبي نعيم الاصبهاني من ذكره الخبر الكاذب ، وهو يعلم أن الراوى كذاب ، من غير تنبيه على ذلك كما فعل في الحلية بروايته رحلة مكذوبة بطريق أحمد بن موسى النجار عن عبد الله بن محمد البلوى . وكلاهما كذاب . وهو يعلم ذلك . وما يترتب على ذلك من الفتن عند من يصدق الرحلة الكاذبة ، ومن عيوبه المشهورة عند النقاد إجراؤه ما تحمله بالإجازة أو السماع في مجرى واحد . هذا . ثم إن الأستاذ المسمى قد اقتطع من كلامي الواسع في رجال هذا الخبر قولي : ( سالم بن عصام صاحب غرائب ) ، ايلقى في روع السامع أنه لا مأخذ في الخبر غير إغراب سالم ، والإغراب ليس بضار في نقد هذا الأستاذ المنافح ، مع أنه يغلب إطلاق هذا في كلام أبي الشيخ وأبي نعيم على الأخبار الساقطة المنكرة ، وذكرت هذا هنا ليكون نموذجاً لطريقته في النقد ، لا لأسايره في الكلام عن كل صغير وكبير من غير حجة فيمن أثبتنا قول أهل النقد فيهم مع تثبيت أن توثيق ابن حبان على طريقته في توثيق إسماعيل لا يرفع الراوى من درجة كونه مجهول الحال ، وأن توثيق الخطيب لرجل من رواة المثالب لا يلتفت إليه حيث لا احتجاج في قضية بمن هو متهم فيها .

فأوصى القارىء الكريم أن يراجع الأصل من التأنيب ، فى مواضع نقده ، ليقف على جليلة أمر هذا الناقد المتكاف ، المنافح عن عقيدة التشبيه ، المنايذ لقادة الأمة فى التنزيه ، المعادى لأبى حنيفة وأصحابه فى فقههم الناضج وعقيدتهم السليمة . ونعمو له على تهذيب تاريخ ابن عساكر اعيد القادر بن بدران فى السافرى أسفر عن توافقهما فى المذهب والمشرى ، وهو الذى يذكر فى مدخله عن الإمام أحمد أنه قال ( إن موسى كله الله من فيه ) - عند ذكر الاصطخرى نقلا من طبقات ابن أبى يعلى - تعالى الله عن إفك الأفاكين ، والإمام أحمد برى حتما من هذا القول الشنيع ، فليسائل الأستاذ الناقد علماء الشام عن مبلغ أمانة ابن بدران فى التصحيح والتهذيب ، ولم يكن السافرى الاداعراً سافر الوجه أصبحت الدعارة خلقا فيه وملسكة عنده رغم أنف هذا الناقد الذى يرى تبرئة ساحته ليجعل أباحنيفة الإمام الأعظم ضالا مضلا وصاحبه أبى يوسف فاسقا من الفاسقين ، وأصحاب أبى حنيفة أشبه الناس بالمتصارى ، وهذا الهراء وحده يسقط من روى هذا الفحش مصدقا له ، وكفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع ، فضلا عن اختلاق الأكاذيب .

وحكاية ابن أبى حاتم عن أبيه أنه سدوق على مصطلحه فى مقدمة الجرح والتعديل أنه يكتب حديثه للنظر ليس إلا ، وهو على كل حال ممن لا يدرس أبو حاتم أحواله كما ينبغى لتباعد داريهما ، راجع ( ١٣٦ ) من التأنيب ، وصاحب الطليعة يأنه سماع مثل ذلك الفحش فيدافع عن أناس هلكى لياتت فاحش كلامهم فى أبى حنيفة عند المنفلين ، غير حاسب حساب . من لديه من رقيب عتيد ؛ يحفظ أعماله ، ويتعقب أفعاله ، سأل الله الصون من الزلل . ومن عجائب صنع هذا الباحث أيضا رمية إياى بأخص أوصافه من ادعاء التصحيح فيما لا يروقه من الروايات فيجعل عبد الله بن عثمان بن الرماح الجهول فى سند الخطيب - فى صد



رمى أبي حنيفة بأنه يقول بفناء الجنة والنار مع تواتر خلافه عنه - عبد الله ابن عمر متزيذاً في نسبه ما شاء من الأسماء ومبدلاً عثمان بن عمر أياقي في روع السامع أن هذا الراوى حنفى يقبل قوله عند أصحاب أبي حنيفة فيلصق بالامام هذا الاتهام بل ابن عمر هذا أيضاً مجهول الصفة فلا ينافي خبره ما تواتر عن أبي حنيفة وصاحبه أبي مطيع في إكفار من يقول بفنائهما راجع (٧٣) من التأنيب ، ومن ذلك أيضاً قول الأستاذ إن (أضاع) في شعر عبد الصمد بن المذل محرف من (أطاع) في قوله في هجو أخيه : (أضاع الفريضة والسنة) وهذا تمحل ، ولو كان مراده هذا لقال : (أقام الفريضة والسنة) لا (أطاع) ، وإما الطاعة لله ورسوله لا لأعمل ، وهذا ظاهر ، ثم مزاعمه فيما ذكرناه في تصحيح الخطيب للفظ (البتى) إلى (النبي) من رواية تعيد الحق إلى نصابه ، ومحاولة تكذيب ما رويناه في ذلك بطريق السمعاني فمن طرائف صنعه في تكذيب أى خبر إذا لم يعجبه ، فلست أطيل الكلام معه هنا لظهور التصحيح في الرواية بما ذكرناه من الحجج هناك (٨٧) ، ودعوى حصول تحريف للنصوص منى بهت محض ، على أن الذاكرة قد تخون في استذكار المعنى الحرفى فقول القائل : (كأنه ضعفه) . لا يفرق كثيراً من قوله (ضعفه) لكون الحكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف ، وعلى الرجال بالثقة أو الضعف - في أخبار الآحاد - مبني على ما يبدو للناقد لا على ما في نفس الأمر ، فظهر أن ذلك عبارة عن غلبة الظن فيما لا يقين فيه ، وسبق أن قلنا عن أحمد في الرمادى (كأنه يغير الألفاظ) وقد بنى عليه الذم الشديد باعتبار أن ظن الناظر ملزم ، وقولى في مؤمل الذى اتخذه الناقد وسيلة تشنيع على هو : (مؤمل إن كان ان إعاب فقد ضعفه ابن معين على ما حكاه الخطيب ، وإن كان ابن اسماعيل كما صرح به في بعض الطرق فهو متروك الحديث عند البخارى ، وإيس في هذه الطبقة



مؤمل سواها) . وهذا ليس 'ببعيد من قول إبراهيم بن جنيد الذي حكاه عن ابن معين وهو (فكأنه ضعفه) ، والذاكرة قد تخون ، فلا يجوز أن يرمى أحد بتعمد التحريف في مثل هذا الأمر خاصة فيما يذكر عرضا من غير استناد كبير إليه ، لأن المرجح هنا كون مؤمل هو ابن اسماعيل فيكون متروك الحديث ، ولا سيما أن نقد أساطير استنابة أبي حنيفة من كفر أو زندقة أو بدعة غير منحصر في مؤمل وسط ذلك في التأنيب (٦٥) . والواقع أن من يسعى في تقوية روايات استنابة أبي حنيفة من الكفر والزندقة لا يستحق أن يخاطب ويلتفت إلى كلامه ، لأنه ربما يكون ممن لا يعلم ما هو الكفر وما هي الزندقة أو البدعة ؛ كهؤلاء المتقوين الذين يرمون أئمة الإسلام بالكفر والزندقة بأيسر سبب يعلو على مداركهم ، ولم يسأم الأستاذ الناقد من سرد أسماء رجال اقتضرت أمانا على ذكر موضع الحاجة من تراجمهم محاولا بذلك أن يرميني بالتغيير والتبديل ، مع أن قدر ما نقده عنى في صلب رده من النصوص يكذبه أوضح تكذيب ، فضلا عما أهمل ذكره . 'أبي' في 'الوضوح' ، والأمانة معيار خاص عنده ، وسبق أن قلت إن كلام ابن أبي حاتم في راو (إبه صدوق) لا يبرر الاحتجاج به قبل البحث عما إذا كان له منج أم لا ، بل هو دون قوله (إبه ثقة) ، في اصطلاحه السجل في أول كتابه ، والكل اصطلاحه ، على أن الاعتداد بمثل تلك الكلمات إنما هو عند صدورها من أهل الشأن ، لأن فاقده الشيء لا يعطيه ، ومن الغريب أيضا أن لا يبالي الأستاذ الناقد برمي مثل أبي يعلى الموصلي لراو بشهادة الزور ، وأين هذا من التنافس بين الأفران ؟!

وكم قلت إنى لا أستوفى كلام المتكلمين في راو طعن فيمن ثقت إمامته وتواترت أمانته بل أفتر على موضع الحاجة في النقد في خبره ألف ، ألف ، في سنده أناس هلكي ، لأن المتهفئض أو المتواتر لا يفاهضه خبر في روايته مغامر ،

فمحمد بن فضيل لا يحتج به بعضهم في رواية ابن سعد ، وهذا صحيح ، ولست  
بملزم بأن أنقل كل ما قيل فيه في خير ظاهر البطلان ، وادعاء تبرئة مثله من بغض  
عثمان رضى الله عنه يحتاج إلى رواية من غير مثل أى هشام الرقاعى المعروف ،  
وإن لم أتعرض لهذا الاتهام في التأييب ، ولا أرى باعثاً لإطالة الكلام في ثعلبة  
القاضي بعد أن سجلت في التأييب نضعيفه من كتاب الضعفاء لابن الجوزى وغيره  
والكلام في سليم بن عيسى أشهر من أن يحتاج إلى إطالة الكلام فيه ، وسبق  
قولى في عبد الله بن محمود المروزى ، فلا أعيد الكلام فيه وأما محمد بن مسلمة فهو  
الخزومى حقاً وفاتنى ذكره أثناء طبع التأييب وكنت استدركته بعد الطبع على  
نسختى ، ونقل منى ذلك أصحابى إذ ذاك ونص ماسطرته في نسختى إكمالاً للتعليق :  
(وأما إن كان الخزومى فقد روى عن أبى حاتم توثيقه لكن تحاماه أصحاب  
الأصول الستة وأحمد) وكفى في رد قوله ما ذكرته في (١٠٣) من التأييب ، لأن  
عد قول أبى حنيفة من قول الدجال وصرف الحديث إلى هذا المعنى تجرؤ على  
الحديث واستنطاة على الواقع ، فلا نتطلب ميزاناً لتعرف قيمة مروياته غير قوله المحكى  
عند الخطيب . وقاعدة ابن خزيمة وصاحبه ابن حبان في عد من لم يرو جرح فيه  
في الطبقات الأول ثقة طريقة يسلكها من يسلكها ويتنكبها من يتنكبها ، وهذا  
هو وجه عد المستورين ثقات عند بعض الأئمة ، ولكن هؤلاء مجاهيل عند الجمهور  
فلا داعى إلى الدندنة حول ذلك ، وللشوكانى شيخ اللامذهبية جزء يتساهل فيه في  
الرواية عن المجاهيل ، ولا يخفى هذا على بلديه النقد ، ولقد أحسن الناقد صنفاً حيث  
نقل بعض كلامى في حديث العرنين بنصه وهو يناقض تخنيه على أبى أطمع في  
بعض الصحابة رضى الله عنهم فأين الطعن في هذا المنقول ؟ واسط القول في تخير  
أبى حنيفة بعض روايات الصحابة على بعضها في التأييب والنكت الطريفة ، ورأيه

في ذلك من أمتن الآراء وليس في هذا أدنى مساس بالصحابة أنفسهم ، وعد ذلك طعنا تقول قبيح ، والمقارنة بين الأقوال والروايات والموازنة بينها شأن من انساب أئمة في العلم كما أن محاولة رمي المرء بالطعن في الصحابة والتابعين وأئمة الدين من فقهاء ومحدثين مؤتمنين بمجرد المحاكمة بين الآراء تنهز أهل النزق .

وقول الأستاذ الناقد في مفتتح كتابه : ( وتعدى إلى الطعن في أس بن مالك رضي الله عنه ، وفي هشام بن عروة .. حتى نسب إليه الكذب ) من أدل دلائل على أنه لا يتحاشى من أن ينطق بأبرز الافتراءات في اندعاية له هو بسايله ، لأنه باطل بطلانا ظاهراً بشقيه كباقي افتراءاته ، لأن غاية ما عملت في أس رضي الله عنه هو نقل مذهب أبي حنيفة في تخيير بعض رواياته ، وهذا مشهور في كتب أهل العلم ، وليس في هذا مساس بأنس ، وكبر السن أمر لا مهرب منه لمن يعيش وهو من نعم الله تعالى وإن كان لا يدع حافظة المرء على ما كانت عليه في عهد الشباب ، وأما علي في هشام بن عروة فهو عبارة عن نقل ما أخرجه الخطيب - قدوة الأستاذ النقد - في ( ١ - ٢٢٣ ) بطريق الساجي من قول مالك فيه : « روي إلى العراق ، حيث قلت في ( ٩٨ ) من التائب : ( روي الساجي عن أحمد بن محمد البغدادي عن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح قال قال لي مالك بن أنس : هشام بن عروة كذاب .

قال : فسألت يحيى بن معين ، قال : عسى أراد في الكلام ، فما في الحديث فهو ثقة ) . أهذا قولي أم قول مالك ؟ !! أيها الباهت الآفك ! . ثم علمت هذا على هذه الرواية بقولي : ( وهذا من أفراد الساجي ، وأهل العلم قد تبدر منهم بادرة فيتكلمون في أقرانهم بما لا يقبل ، فلا يتخذ ذلك حجة ، على أن ما ذكر به هشام بعد رحيله إلى العراق أمور تتعلق بالضبط في التحقيق ، وإلا فذاك

أخرج عنه في الموطأ ) . أهكذا يكون الطعن في هشام ونسبة الكذب إليه ؟ !!  
يا معلمى ! وباقي افتراءاته بالطعن في الأئمة من هذا القبيل ، فليحذر القارىء  
الكريم من أن يغتر بكلامه من غير رجوع إلى البحث في التأنيب ، لئلا يشاركه في  
الإثم ، ور بما يعاد طبع التأنيب مع زيادات ، ليكون بمتناول يد كل باحث ، وقد نفذت  
نسخه من مدة بعيدة ، والله سبحانه هو الميسر ، والتأنيب - بحمد الله سبحانه -  
من الكتب التي لا تحوج إلى سواها في الذب عنها ، لكون مسائله محبوبة  
الأطراف بأدلة ناهضة لا ينالها بسوء تشغيب المشاغبيين ، والله ولي الهداية . وبسط  
الكلام في الرد على الأستاذ الناقد في جميع تقولاته إما يكون بعد استنفاد ما في  
جمعته من السهام الطائشة ولناعود فعود إلى الموضوع إذا لزم بتوفيق الله جل شانه .  
ثم إن من مذهب أبي حنيفة أيضا كما يقول ابن رجب في شرح علل  
الترمذى ( رد الزائد إلى الناقص في الحديث متنا وسندا ) . وهذا احتياط بالغ في  
دين الله يرضاه من يرضاه وينبذه من ينبذه ، فعلى هذا إذا ورد حديثان صحيحان  
في أحدهما زيادة اسم شخص بين رجال السند أو زيادة لفظ في المتن وفي الآخر  
نقصهما فأبو حنيفة يرد الزائد إلى الناقص في المتن والسند ، فإذا استلزم نقص الاسم  
انقطاعا يعد الخبر منقطعا ، قبله أم لم يقبله ، باعتبار ما احتف به من القرائن والدلائل  
وكذا يفعل عند نقص لفظ من المتن فإذا وقع في رواية عن راوٍ لفظ ( عن )  
أو ( سمعت ) في طريقتين ، يجعل الناقص هو المتعين فيعد ذلك عنعنة لاسماعا فمثلا :  
إذا ورد في رواية حميد في طريق ( عن ) وفي طريق ( سمعت ) يعد رواية حميد  
هذه ( عنعنة ) ، هذا هو مذهب أبي حنيفة في مثل هذه المواضع فهل عرفت الآن  
يا معلمى مذهب الامام لتقلع عن نسج الأوهام ؟ وأما قبول المرسل أو المقطوع  
فموضوع آخر شرحه أهل الشأن في موضعه .



وكم قلت : إن ذكر ابن حبان المجهول في ثقافته لا يرفعه من مرتبة المستور ، فلا تبقى حاجة إلى التحدث عن مثل اسماعيل بن حمدويه . وأما قولي في محمد بن علي بن الحسن بن شقيق : ليس (بذلك القوى) فيمكن في اثباته إعراض الشيخين عن إخراج حديثه في الصحيح مع روايتهما عنه في خارج الصحيح ، وأما أحمد ابن الفضل بن خزيمة ، وعلي بن محمد بن مهران السواق ، وجعفر بن شاكر ، وجعفر بن محمد الصيدلي ففي حاجة إلى توثيق من سوى الخطيب وأمثاله من المتهمين في القضية ليلتفت إليه ، على أن السواق غير الصواف ، وكنت أظن أنه لا يحى على مثل الأستاذ الناقد أنه لا يقبل قول المرء في قضية هو متهم فيها ، فإذا هو يكثر الاحتجاج بقوله وقول أمثاله مع أنهم متهمون فيما نحن مناقشون فيه ، وهذا غريب من مثله ، ولا سيما بعد ثبوت التهمة ثبوتاً لا مهرب من تصديقه بما أوضحناه في التأنيب . وأما قوله في (أبي عمار المروزي) فناشىء من إغفاله النظر في جدول الإصلاح ، وهو مضروب عليه هناك لكونه سهواً مطبعياً . ولا أريد التحدث عن ابن المنادى فإنه معروف ، وأما عبد الرحمن بن داود بن منصور فليس في تاريخ أبي نعيم توثيقه على أن وقد السى ، لا يعطيه فلا ينفع هنا لا توثيق أبي نعيم ، ولا توثيق أبي الشيخ ، فكأن هذه القاعدة غير محصنة في ظار الناقد ، وأما إبراهيم ابن سعيد الجوهري فذكرته في سند فيه ابن رزقويه وابن سلم بقولي :

(فيه هما وإبراهيم الجوهري الذي رماه الخلف حجاج بن الشاعر (شيخ مسلم) بأنه كان يتلقى وهو نائم . وتمظ ابن الشاعر (رأيت إبراهيم بن سعيد عند أبي نعيم (الفضل) وأبو نعيم يقرأ وهو نائم - وكان الحجاج يقع فيه) . وهو معنى قولي ، لأنه لا يتصور من مثل ابن الشاعر أن يقع فيه ، من غير أن تكرر ذلك منه ، وإن كان لا بد من رد هذه الحكاية فليتذرع بكون راوئها عن ابن الشاعر هو عبد الرحمن بن يوسف الرافضي كما فعل ابن حجر ومن عند ما يزيد على عشرين محله في أحداث



في بكر رضى الله عنه يجب أن يذب عنه . وأما أحمد بن كامل ، فارى قول الذهبي  
يه في الميزان كافياً في معرفة حا : ( ليه الدارقطني وقال : كان متساهلاً ومشاه  
غيره وكان من أوعية العلم ، كان يعتمد على حفظه فيهم ) .

وفي اللسان ( ١ - ٢٠٩ ) وقال حمزة عن الدارقطني : ( كان متساهلاً ربما  
حدث من حفظه بما ليس في كتابه وأهلكه العجب ) . والمعنى واحد لأن الاعتماد  
على الحفظ مما يوقع في الوهم ، وليس عادة النقاد أن يقولوا عما ليس في كتاب  
الراوى إنه عنده ، فلا يكون سقوط ( في كتابه ) معيراً للمعنى ولا مقصوداً ، فهم  
أنهم لم يفهم .

ولم يذكر الناقد في النجاة وعبد الله بن المدينى والحكىمى والعدي ما يوجب  
إعادة الكلام فيهم كما سبق ، وأما الأصمعى فقد وثقه غير واحد في الحديث ،  
وأما أخباره ونوادره المدونة في الكتب ففيها كثير مما يرفض ، وقد قال ابن أخى  
الأصمعى عبد الرحمن بن عبد الله وقد سئل عن عمه : هو جالس يكذب على العرب  
وقال أبو رياش : كان الأصمعى مع نصبه كذاباً . وقال : سأله الرشيد لم قطع على  
يد جدك أصمعى ؟ فقال ظلم يا أمير المؤمنين وكذب عدو الله . إما قطعه في سرقة .  
وأطال أبو القاسم على بن حمزة البصرى في كتاب التنبيهات على أغاليط الرواة  
الكلام فيه ، ومما قال فيه : كان مجبراً شديد البغض لعل كرم الله وجهه ، وتكذيبه  
ليس بمنحصر فيما يروى عن أبي زيد الأنصارى .

وهما انتهى ما أردت تحريره في هذه المرة بتوفيق الله عز وجل يوم الاثنين  
١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٦٩ هـ ، بالقاهرة المحروسة حرسها الله ، ووفقنى لما فيه رصاه  
وأنا الفقير إلى الله سبحانه محمد زاهد بن الحسن بن على الكوثرى غفر الله لى  
ولوالدى ولمشائخى واسائر المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

## فهرس « الأتر حيب »

- ٣ - مطلع الكتاب ، الناقد والمعلق ، والثرى المنفق
- ٤ - الردود على التأيب بين تمهل ومحل .
- ٦ - أدب الناقد والمعلق فى النقاش العلمى
- ٩ - أحداث حول شرتاريخ الخطيب
- ١٢ - الباعث لملات القلة على أى حنيفة وأصحابه
- ١٥ - طريق صاحب التأيب فى البحث عن رجال المئال
- ١٩ - مهج الناقد فى تدعيم المئال وحذف المثون
- ٢١ - نقض افتراء الناقد بالطعن فى الأئمة .
- ٢٤ - تكذيب إقامة الصغفاء مقام النقات قصداً بتوسع
- ٢٥ - مائة ألف مسألة أتى بها حراسانى !!
- ٣٣ - ابن جويوه ، أو عاصم ، أبو الورىر .
- ٣٥ - الأصباغى ، ابن أى الهوارس ، مخليط فى دواتين .
- ٣٧ - الخراز والرزاز ، وغرائب صنع الناقد .
- ٤٣ - رسته ، أبو دعم الأصهبانى ، وتصحيقات مزعومة .
- ٤٨ - أس بن مالك رضى الله عنه ، هشام بن عروة .
- ٤٩ - رد الرائد إلى الناقص عبد أى حنيفة متنا وسداً .
- ٥١ - انتهاء الكتاب .

